الأمم المتحدة S/PV.8345

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٤٥

الجمعة، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الجارالله
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1827864 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسماهما: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد جون غينغ، مدير شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويشارك السيد دي ميستورا في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. نعتقد أن التوقيت مناسب للغاية، لا سيما لأن التركيز ينصب على إدلب. وما برحنا نسمع عنها خلال الأيام القليلة الماضية. يساورنا جميعا قلق شديد لأن جميع العناصر متوفرة لهبوب عاصفة عاتية يُحتمل أن يترتب عليها عواقب إنسانية وخيمة وعواقب أخرى.

أولا، أود أن أقدم موجزا بالوقائع. وإنني على يقين من أن بوسع جون غينغ تناول بعض الجوانب الإنسانية. ويشير أفضل تقييم متاح ومستقل للأمم المتحدة إلى أن هناك ما لا يقل عن ٢,٩ مليون شخص في إدلب. وأكرر، ٢,٩ مليون شخص – أي ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص. ومن بينهم مليون طفل و ١,٤ مليون شخص سبق لهم أن نزحوا مرة واحدة على الأقل. كما توجد جماعات إرهابية مدرجة على قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك جماعات غير سورية ومقاتلون أجانب وغيرهم من الذين يرتكبون أعمالا رهيبة في أماكن أخرى كثيرة. كما توجد جماعات المعارضة المسلحة التي تم إجلاء العديد من أفرادها إلى إدلب بموجب اتفاقات المصالحة، وهم ليسوا أعضاء في جماعات إرهابية. وعدد هائل من الأشخاص الموجودين في إدلب – ٩٨,٥ في المائة – هم من المدنيين.

وقد صرح الرئيس الأسد بأن الأولوية بالنسبة للحكومة السورية لا تزال استعادة السيادة وهزيمة الإرهابيين. كما صرح مسؤولون حكوميون كبار بأن استعادة إدلب هي الهدف المقبل. وأعرب كبار المسؤولين الإيرانيين والروس بأقوى العبارات عن تصميمهم على تطهير إدلب من الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، فقد أشاروا إلى أن الحكومة تفضل أولا ما يسمى باتفاقات المصالحة، وليس العمل العسكري؛ ثانياً، إن التوصل إلى تفاهم روسي – تركي أمر حاسم، وثالثاً، إن سورية لا تريد مواجهة مع تركيا. وتلك هي تصريحات صادرة مؤخرا عن المسؤولين الحكوميين السوريين.

وتنخرط روسيا في حوار مكثف مع تركيا، خاصة وكما يعلم المجلس، فإن كل الأنظار مركّزة على ما تسرب أو يمكن أن يتسرب عقب اجتماع قمة رؤساء إيران وروسيا وتركيا، الذي اختُتم للتو في طهران.

في غضون ذلك، تشير التقارير إلى زيادة انتشار القوات الحكومية والقوات والمعدات التابعة لها قرب منطقة تخفيفالتوتر في إدلب – نعم، كانت ولا تزال رسمياً منطقة تخفيف التوتر. وقد تم الإبلاغ عن ضربات جوية وقصف مدفعي متبادل في محيطها

خلال الأشهر الماضية، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى من كلا الجانبين، مع تكثيف العمليات منذ ٤ أيلول/سبتمبر.

وفي الوقت نفسه، فإن زعيم ما يسمونه هيئة تحرير الشام – وهي أساسا جبهة النصرة، ول نسميها بالاسم – قد أشار علانية إلى عزم الجماعة على القتال. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، تم نشر صور الطائرات بدون طيار المسلحة على الإنترنت بعد هبوطها في سهل الغاب. والواضح أنه تم استخدام نفس نماذج طائرات الاتحاد الروسي لتنفيذ عدة هجمات على قاعدة حميميم الجوية في الأشهر الأخيرة.

وقامت جماعات المعارضة المسلحة في إدلب، من جانبها، بتحصين مواقعها الخاصة، وحفر الأنفاق والخنادق وتفجير الجسور. وناشدت العديد من جماعات المعارضة المسلحة، وهي ليست جماعات إرهابية، علانية الأطراف الضامنة لاتفاق أستانا ضمان التوصل إلى حل غير عسكري. ومنذ أوائل شهر آب/أغسطس، أصبحت كل جماعة معارضة مسلحة في إدلب تقريباً منضوية تحت شعار ما يسمى ”جبهة التحرير الوطنية“. ويشمل ذلك مختلف الجماعات التي كانت تعمل تحت نفس شعار جبهة النصرة في الماضي. وإذا تأكد ذلك، وهذا ما نسمعه، يمكن اعتبار ذلك إشارة إلى رغبتها في الانفصال عن جبهة النصرة. ونأمل أن يتخذوا الآن المزيد من الخطوات للنأي بأنفسهم عن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة. وألاحظ في هذا السياق أنه في نهاية شهر آب/أغسطس، أوضحت تركيا أنها تعتبر حركة تحرير الشام، جبهة النصرة، منظمة إرهابية، وبالتالي وجهت إشارة قوية إلى الجماعات المسلحة للنأي بنفسها عن النصرة من الآن فصاعدا. ومع البيانات والتصريحات المضادة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيماوية المحتملة، لدينا تحذيرات وتحذيرات مضادة من مخاطر هجوم كبير على إدلب، وقد شهدنا وجودًا عسكريًا مكثفًا في المنطقة.

لقد عرضت على أعضاء مجلس الأمن جميع العناصر اللازمة لحدوث أزمة كبيرة. إن الأخطار عميقة، ومن شأن أي معركة في إدلب أن تكون معركة مروعة ودموية. والمدنيون هم ضحاياها المحتملون، وهناك مخاطر كبيرة للاعتداء على نطاق واسع أو الحوادث أو التصعيد السريع الذي ينطوي على أطراف إقليمية ودولية. دعونا نتذكر أنه لا يوجد إدلب بعد إدلب يمكن إجلاء الناس إليها، أو على الأقل الشعور بالأمان أثناء المعارك. يجب أن يكون هناك طريقة أخرى غير التصعيد العسكري الشامل. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يقبل أن يلقى المدنيون في إدلب هذا المصير.

إن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب لا تحل محل الالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي والضمير الأخلاقي للبشرية. يجب أن نضع قدسية الحياة البشرية المدنية فوق كل اعتبار. ولهذا نحث أنفسنا وجميع أصحاب المصلحة على الإسهام في إيجاد صيغة لمنع حدوث مأساة مروعة، مع السماح في نفس الوقت بمناقشة مسألة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن.

ينص الإعلان الذي أصدره الرؤساء بوتين وأردوغان وروحاني على أنهم قرروا معالجة الحالة في إدلب ”بروح التعاون التي ميزت اجتماع أستانا“. ليس لدينا الكثير من التفاصيل بشأن ذلك. ونود أن نرى ما يعنيه ذلك من الناحية العملية من أجل معالجة هذه القضية. إنهم ضامنون لمنطقة خفض التصعيد الأخيرة، وبالتالي لديهم تأثير مباشر، وبصراحة مسؤولية عن كيفية حل الأزمة فيها. أنا متأكد من أن إدلب مدرجة على رأس جدول أعمالهم، كما اتضح في اجتماع طهران.

إنني أتطلع أيضاً إلى أطراف فاعلة رئيسية أخرى، بما في ذلك دول الخليج ودول أخرى كثيرة، لديها نفوذ على جماعات المعارضة المسلحة غير الإرهابية للقيام بكل ما في وسعها لضمان وضع المدنيين أولاً ومنفصلة عن النصرة. أشعر بالقلق

إزاء التقارير التي تفيد بأن العديد من المجموعات، رغم أنها ليست كلها، أصبحت يائسة بشكل متزايد، وفي بعض الحالات لا تعرف الشفقة.

وسيقوم زميلي جون غينغ، ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بإطلاع أعضاء المجلس على ما يجب أن يحدث في الجانب الإنساني لحماية المدنيين وخطة الاستجابة الإنسانية. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد أنه ينبغي منح الناس ممرا آمنا إلى الأماكن التي يختارونها، إذا كانوا يريدون المغادرة مؤقتًا. ويجب أن نسمح بفتح عدد كاف من طرق الإجلاء الطوعي المحمية للمدنيين في أي اتجاه، الشرق والشمال والجنوب. لذلك، يجب منح الأمم المتحدة إمكانية الوصول. إن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد، بما في ذلك شخصي، وبالتأكيد جميع زملائي في الفريق الإنساني، للعمل مع جميع الأطراف في الموقع وفي أماكن أخرى بشأن الأساليب والمعايير لإنشاء مسار إجلاء فعال، إذا كان ذلك مطلوبا، مع الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

واسمحوا لي كذلك أن أعيد التأكيد على موقف الأمين العام الواضح من أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول على الإطلاق. وكما استنتجت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن القاعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية قد انتهكت مراراً في سورية. ويجب ألا يحدث ذلك مرة أخرى. ولا أستطيع التشديد بما فيه الكفاية على الخطر المرتبط بأي استخدام مزعوم لتلك الأسلحة، ليس فقط من الناحية الإنسانية ولكن أيضا فيما يتعلق بالتهديد الكبير الذي يطال المحافظة على السلم والأمن الدوليين. أشدد بقوة أيضاً على أن الغالبية الساحقة من المدنيين الذين قُتلوا في سورية، كانوا ضحايا هجمات عشوائية أو محددة عليهم باستخدام الأسلحة التقليدية. ومثل هذه الهجمات مقيتة وغير مقبولة.

ويجري مجمل الحديث عن هجوم يمكن أن يؤدي إلى أزمة عاصفة في إدلب، في نفس الوقت بالضبط، الذي يجري فيه الحديث الجاد حول المضي قدما بإنشاء لجنة دستورية وعن الرغبات لحث اللاجئين السوريين على العودة إلى بلدهم. ولا تتفق هذه القصص بشكل جيد مع بعضها البعض. إما أننا نحاول إيجاد طريقة سياسية لإنهاء الحرب والانتقال إلى سيناريو سياسي ما بعد الحرب، أو سنرى أن الحرب تصل إلى مستويات جديدة من الرعب. ولهذا السبب، فإن اجتماع اليوم في طهران مهم للغاية، وسبب دعوتي إلى عقد اجتماعات مع إيران والاتحاد الروسي وتركيا في جنيف يومي الاثنين والثلاثاء، والأردن وألمانيا وفرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، يوم الجمعة. وسيشكل فشلا نهائيا للأفكار ونهاية الدبلوماسية إذا رأينا بكل بساطة زيادة في النشاط العسكري.

أود أن أختتم بنقطتين.

لقد رأيت العديد من الناس، مدنيين من إدلب اليوم، بمن في ذلك النساء والأطباء النبلاء والمزارعون وأشخاص من جميع الفئات يناهز عددهم ٣ ملايين. وقد نظموا مظاهرات سلمية وأشعلوا الشموع ليلاً لإظهار أن أناسا عاديين يعيشون في كل منزل من المنازل، وليسوا بالضرورة إرهابيين. إنهم يشكلون ٣ ملايين مدني. لقد ألهمني ما قالوه لي. وطلبوا منا نحن الأمم المتحدة، من خلال المجلس، أن نسمع أيضا أصواتنا. وفي هذا السياق، بما أننا نعالج مسألة فصل الإرهابيين عن الآخرين، وحماية المدنيين وإعطاء صوت للمدنيين، وبما أنني سُئلت عما إذا كان لدينا في الأمم المتحدة أي أفكار، أود أن أخبركم بأنه لدينا بعض الأفكار، وسأعبر عنها بحرية عندما نلتقي بشكل شخصي. ويجب على الأقل، إعطاء فرصة لأي فكرة أو اقتراح لتجنب أن يتفاقم هذا الوضع ويصبح أكبر مأساة إنسانية في نهاية الصراع الأكثر فظاعة في التاريخ الحديث.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

خلال هذه الفترة الرئاسية، سنجعل جميع الجلسات مفتوحة. ونود أن نسمع من السيد دي ميستورا عما يقوله المدنيون وما يدور في خلدهم. وسنكون ممتنين له لو قال ذلك علنا وأخبرنا برأيه. وإذا كانت لديه أي تعليقات إضافية بعد أن ننتهي، سيكون من دواعي غبطتنا أن نسمعها، إن كان لا يضايقه أن يتكلم علنا.

أعطي الكلمة مرة أخرى للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): بناء على سماحكم بذلك وطلبكم له، سيدتي الرئيسة، لا أمانع بالمرة في القيام بذلك. إن جميع مقترحاتنا علنية بالفعل، وينبغي أن تكون كذلك. وسأقدم تلك المعلومات بكل سرور. وما أطلبه فحسب هو أن أُعطى فرصة حقيقية للقيام بذلك. ولا أود تفويت فرصة تقديم اقتراح فعلا ومن ثم النظر لأرى ما إذا كان هناك من لديهم اقتراحات أخرى. وسأكون سعيدا ما دمنا لا نتوقف عند مجرد القول بأن هذا أمر مروع، ونأمل ألا يحدث ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نتفق تماما مع ذلك، ونقدر خدمة السيد دي ميستورا.

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

السيد غينغ (*تكلم بالإنكليزية*): في الأسبوع الماضي، وخلال جلسة الإحاطة الشهرية بشأن الحالة الإنسانية في سورية (انظر S/PV.8322)، قدمت إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في إدلب واستجابتنا الحالية والتخطيط الجاري والأعمال التحضيرية في حال واصل الوضع تفاقمه. واليوم، سأقدم معلومات مستكملة إضافية بشأن الحالة وعن الاستجابة الإنسانية.

كما ذكر المبعوث الخاص، يعيش حوالى ثلاثة ملايين نسمة في منطقة إدلب لتخفيف التوتر – والتي تشمل أجزاء من إدلب وحلب واللاذقية وحماة – حيث يحتاج ٢,١ مليون شخص منهم إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ١,٤ مليون شخص مشرد داخليا. وإذ تركز استجابتنا الإنسانية حاليا على دعم ٢,١ مليون نسمة من المحتاجين، يساورنا القلق إزاء حماية وسلامة جميع المدنيين الذين يعيشون في المنطقة في حال اشتداد الأعمال العدائية.

في ٤ أيلول/سبتمبر، أدى تجدد الغارات الجوية والبرية في غرب وجنوب ريف إدلب، وكذلك في شمال ريف حماة، إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتشريدهم. وأسفر القصف الشديد لجسر الشغور في غرب ريف إدلب عن حوالي ١٣ حالة وفاة في صفوف المدنيين، بمن فيهم ما لا يقل عن أربعة أطفال، وإصابة ٢٠ آخرين من المدنيين بجروح. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أفادت تقارير بأن مستشفى بالقرب من كفر زيتا في شمال حماة تعرضت للقصف في غارة جوية، على الرغم من أنها كانت قد أُخرجت من ساحة النزاع. ونواصل كذلك تلقي تقارير عن مقتل وتشوه مدنيين في هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وهجمات أخرى في جميع أنحاء إدلب، بمن فيهم عاملون في مجال المساعدة الإنسانية. وقد قُتل ما لا يقل عن ثلاثة أطباء في شهر آب/أغسطس وحده.

ونتيجة لانعدام الأمن، تم تعليق الدراسة في غرب إدلب في محيط جسر الشغور والمناطق المحيطة. وكذلك أُفيد بأن معابر رئيسية بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة قد أُغلقت، حيث جرى إغلاق بعضها جراء تدمير الجسور على يد جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وأسهم ذلك أيضا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص المعروض منها علاوة على تقييد حرية تنقل السكان.

وكانت الأمم المتحدة قد قدمت، بناء على طلب من المنظمات الإنسانية، معلومات إلى الجهات الفاعلة العسكرية لإخراج ١٢٥ موقعا للعمل الإنساني في إدلب من ساحة النزاع. وقُدمت تلك المعلومات لتسهيل تعرف الأطراف على المرافق والمخازن والمكاتب والمواقع الخاصة بالمنظمات الإنسانية، حيث تُقدم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. ويجب على جميع الأطراف أن تحرص باستمرار، في عملياتها العسكرية، على تجنب إيقاع الأذى بالمدنيين والأهداف المدنية، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية. ويجب إجراء تحقيق فوري في حالة استهداف أي موقع من المواقع التي أُخرجت من ساحة النزاع.

وتستمر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ عملية إنسانية كبرى في جميع أنحاء إدلب، تُمكننا من الوصول إلى مليوني شخص في المتوسط كل شهر، وذلك بفضل المساعدات المقدمة عبر الحدود من تركيا.

وبالإضافة إلى تقديم المساعدة، تتواصل الجهود الرامية إلى ضمان إمكانية دعم الأشخاص المحتاجين في حال تزايد الأعمال العدائية. وقد وضعت أفرقتنا في دمشق وغازي عنتاب معا خطة تأهب، تتيح تنفيذ استجابة مرنة ومنسقة لتلبية احتياجات السكان المتضررين في الفترة المقبلة. وثمة خطط قائمة لدعم ما يصل إلى ٩٠٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال والرجال الذين يُحتمل تضررهم من النزاع، بما في ذلك ٧٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا قد يكونون مشردين داخليا في إدلب وخارجها بسبب الأعمال العدائية المحتملة. وكذلك نقدر أن ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص قد يعبرون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه إذا ما امتد النزاع إلى ناحية تل رفعت، نقدر أن ١٠٠ ٠٠٠ آخرين قد يسعون إلى الانتقال إلى مناطق أخرى في محافظة حلب أو في شمال شرق سورية.

ويجري بالفعل توفير المساعدة الإنسانية داخل إدلب، وكذلك في المناطق المجاورة في حلب واللاذقية وحماة. ويشمل ذلك حصصا من الأغذية الجاهزة تكفي لمدة أسبوع لتغطية ما يصل إلى ٨٥٠ ٠٠٠ شخص – من خلال العمليات عبر الحدود عن طريق تركيا ومن داخل سورية على حد سواء. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضا توفير المواد غير الغذائية وخدمات الإيواء والمياه والصرف الصحي ومستلزمات النظافة الصحية واللوازم الطبية. وقد أرسلت منظمة الصحة العالمية أكثر من ٢٥ طنا من الإمدادات إلى حلب في الشهر الماضي وحده.

وحصلت الأمم المتحدة على مبلغ ٢٠ مليون دولار من صندوق تركيا الإنساني. وسيُخصص حوالي ١٠ ملايين دولار من ذلك المبلغ لكفالة توفير المأوى والمواد غير الغذائية في حال أجبر تصاعد العنف الناس على النزوح. وبينما قدم بعض المانحين، بما في ذلك المملكة المتحدة وألمانيا، في الآونة الأخيرة موارد إضافية، ونحن في غاية الامتنان على ذلك، فإن ما تلقيناه من أموال يقل كثيرا عن مبلغ الـ ٣١١ مليون دولار الذي نقدر أنه مطلوب في حال تصاعد أعمال العنف وتسببها في تشريد جماعي. وببساطة، فإن ذلك التمويل غير متوفر لدينا حاليا، لأن الأزمات المتعددة خلال الفترة الماضية، في الغوطة الشرقية وعفرين وجنوب سورية وإدلب، في وقت سابق من هذا العام، قد شكلت ضغطا هائلا على مواردنا المحدودة أصلا.

لقد تحمل المدنيون في منطقة تخفيف التوتر آثار القتال طوال سنوات النزاع السوري. ونزحت الفئات الضعيفة من السكان إلى المنطقة قادمين من شرق حلب والغوطة الشرقية وشمال ريف حمص وجنوب سورية. وتحملت المجتمعات المحلية والجهات الإنسانية فوق طاقتها لدعم من يصلون إلى هناك، والذين لا يملكون شيئا في الغالب. ولذلك، فإن الأثر الإنساني على المدنيين لأي تصاعد في القتال سيكون أشد. وستفوق أسوأ السيناريوهات في إدلب، حيث سيفر الملايين من القتال،

أي قدرة على الاستجابة، بصرف النظر عن الخطط والتمويل المتاح. ومن المحتمل أن يؤدي سيناريو كهذا إلى حالة طوارئ إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل خلال الأزمة.

في الختام، أود أن أسلط الضوء على خمسة مطالب رئيسية للمجلس، ومن خلاله إلى جميع أطراف النزاع والجهات التي لها نفوذ عليها.

أولا، لا بد من وقف للأعمال العدائية في المنطقة ويجب علينا، على الأقل، أن نضمن عدم حدوث تصعيد. ثانيا، يجب علينا ضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك موظفو المساعدة الإنسانية والطبية والأصول، امتثالا لالتزامات الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني. ثالثا، يجب أن نحترم حرية تنقل الأشخاص الذين يرغبون في التحرك في أي اتجاه، وأن نمكنهم من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، يجب السماح بالبقاء للمدنيين الذين يختارون ذلك ويجب أن يظلوا متمتعين بالحماية. رابعا، يجب علينا أن نتيح ونيسر إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستمر ومن دون عوائق إلى المحتاجين عبر أقصر الطرق، بما في ذلك إلى المناطق التي انتقلت السيطرة عليها من طرف إلى آخر. خامسا، لا بد من زيادة التمويل المخصص لأنشطة الاستجابة ذات الأولوية والتأهب، بالنظر إلى أن الاستجابة الإنسانية تتحمل فوق طاقتها أصلا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

أُذكر المجلس بأنه بعد أن يتكلم أعضاء المجلس، إذا كان لديهم أي أسئلة أو تعليقات للسيد دي ميستورا، سنقوم بدعوته مرة أخرى للمشاركة بعد أن يكون أعضاء المجلس قد تكلموا وقبل أن يتكلم ممثل سورية.

السيد الجارالله (الكويت): بداية، أود أن أتقدم بالشكر، السيدة الرئيسة، للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية القيمة وعلى جهوده لتفعيل المسار السياسي السوري.

كما أود أن أتقدم بالشكر لمدير شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطته الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنساني في سوريا.

سأدلي بهذا البيان نيابة عن حاملي قلم الملف الإنساني السوري، دولة الكويت ومملكة السويد.

تعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في وقت بالغ الدقة. فالمؤشرات والتقارير التي تشير إلى تصعيد عسكري مرتقب في محافظة إدلب تتصاعد. وبات المجتمع الدولي يترقب وبقلق، والوكالات الدولية والإغاثية تستعد وبعجالة. إن الوضع في إدلب مختلف عما كان عليه في حلب والغوطة الشرقية ودرعا. فإدلب يقطنها ما يقارب ٣ ملايين شخص – نصفهم من النازحين داخليا. فالعمليات العسكرية إن بدأت هناك، ستكون كارثية. وتداعياتها الإنسانية وخيمة على سكانها في حالة لم يتم التوصل إلى ترتيبات بهذا الشأن بين الأطراف المعنية. وإذا حصل هذا التصعيد، فإننا نتساءل إلى أين سيذهب هؤلاء المدنيين الأبرياء لتجنب القصف المدفعي والجوي للبقاء على قيد الحياة هم وأسرهم؟ وما هو معلوم لدينا الآن أنه ليس هناك مكان آمن يمكن لهؤلاء أن يلجأوا إليه.

ونحث جميع الأطراف المعنية على الالتزام باتفاق التهدئة في إدلب، آملين ألا نرى مرة أخرى تحول منطقة من المفترض أن تكون منخفضة التصعيد إلى منطقة مشتعلة بالتصعيد. كما أننا نشاطر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، مناشدته للحكومة السورية وجميع الأطراف المعنية بممارسة ضبط النفس، ودعوته لضامني اتفاق أستانا لتكثيف الجهود لإيجاد حل سلمي للحالة في إدلب. وفي هذا الصدد، نشير إلى قمة ضامني اتفاق

أستانا المنعقدة اليوم. ونأمل أن يضمنوا احترام مناطق التهدئة في إدلب التي تم الاتفاق عليها من قبلهم، وضمان احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإيلاء الجهود الدبلوماسية المزيد من الوقت والاهتمام ومضاعفتها لتجنب سفك الدماء في إدلب. فصور القتلى والدمار في حلب والغوطة الشرقية لم تمح من ذاكرتنا. فكفى معاناة وانتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان تعرض لها الشعب السوري الشقيق على مدار ثماني سنوات من دون محاسبة.

إن الهجمات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل هذا المجلس لا تعفي بأي شكل من الأشكال أي طرف في النزاع من التزاماته بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية. فحتى الحروب لها قواعد يجب الالتزام بها. ولنتذكر أن المدنيين الأبرياء – من أطفال ونساء وشيوخ – هم الذين يشكلون الغالبية الساحقة من السكان في إدلب، وليس الإرهابيين.

نشيد في هذا الصدد بخطوة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركائه بالتخزين المسبق للإمدادات الإنسانية استعدادا للكارثة المرتقبة في إدلب. ونحث الدول المانحة على تكثيف مساهماتها للاستجابة الإنسانية، وندعو جميع الأطراف إلى تيسير وصول المساعدات للمحتاجين بشكل آمن وسريع ومستدام. وفي هذا السياق، تشكل المساعدات عبر الحدود جزءا حيويا وهاما من الاستجابة الإنسانية في سوريا يعتمد الملايين من السوريين عليها، بمن فيهم ما يقارب مليوني شخص في محافظة إدلب والمناطق المجاورة. ولا شك أن العدد سيتصاعد مع بدء أي عملية عسكرية شاملة هناك.

ومع تصاعد وتيرة تلك المؤشرات والتقارير المقلقة، نذكر جميع الأطراف بمسؤولياتهم وفق القانون الدولي الإنساني تجاه حماية المدنيين والبنية المدنية. فالهجمات الممنهجة في المناطق المدنية في محافظة إدلب وغيرها، بما فيها تلك التي استهدفت المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية، يجب أن تتوقف على الفور. ويجب حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على ضرورة احترام القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي تقدمت به دولة الكويت ومملكة السويد في شباط/فبراير، والذي يطالب بوقف إطلاق النار دون تأخير، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية؛ والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الخاص بحماية المستشفيات والعاملين في المجال الطبي؛ والقرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

فالقرارات التي لا تطبق على أرض الواقع ليس لها قيمة. ونؤكد على ضرورة المساءلة وعدم الإفلات من العقاب. ونجدد دعمنا للجنة التحقيق الدولية المستقلة والآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا.

ويقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية إنسانية وأخلاقية وقانونية تجاه سكان إدلب، ويجب أن يسعى المجلس إلى اتخاذ تدابير وقائية هادفة. فسلسلة الاجتماعات هذا الأسبوع عن سوريا بشكل عام، وإدلب بشكل خاص، بما في ذلك جلسة اليوم، تعد تدابير حاسمة وتصب في تحقيق هذه الغاية الوقائية. إننا نقدر وندعم جهود السيد ستافان دي ميستورا في إدلب وفي سوريا كافة. ونجدد التأكيد على أن الطريق الأمثل للتوصل إلى حل مستدام للأزمة السورية، وتجنب الكارثة الإنسانية في إدلب بشكل خاص، هو في الحل السياسي تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

ختاما، إن دولة الكويت ومملكة السويد ستبذلان قصارى جهدهما لدفع مجلس الأمن لدراسة كافة الخيارات الهادفة وضمان متابعة المجلس عن كثب للتطورات في إدلب كحاملي القلم ومن أكبر المانحين للاستجابة الإنسانية في سوريا الشقيقة. ستواصل دولة الكويت ومملكة السويد دورهما للتخفيف من معاناة الشعب السوري والعمل على اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة التي تأتي في وقت حرج وتتيح لنا التأكيد مرة أخرى بصورة جماعية على قلقنا البالغ إزاء الحالة في إدلب. كما أود أن أشكر السيد جون غينغ والسيد ستافان دي ميستورا على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين للغاية وعلى التزام أعضاء فريقيهما بالكامل.

فلنتطرق مباشرة إلى الوقائع: إن سورية تقف مرة أخرى على شفا الهاوية، حيث أصبحت منطقة إدلب قنبلة موقوتة على صعيد الهجرة والجانبين الإنساني والأمني. وذلك هو الحريق الهائل الذي سنواجهه في حال قيام النظام بشن هجوم عسكري واسع النطاق. والمخاطر كبيرة وواضحة. وفي التاريخ الحديث، كانت هناك بضع كوارث تم توقعها بوضوح وكانت موضوعا للعديد من التحذيرات المشتركة من جانب المجتمع الدولي. وبينما تقترب لحظة الحقيقة، يجب أن يدرك أصحاب المصلحة بشكل كامل تلك الإنذارات المتكررة، التي جرى توجيهها عبر جميع الوسائل المتاحة. وهذا هو تحديدا الغرض من جلسة اليوم، ولا يمكننا أن نضيع دقيقة واحدة.

وإذ نتكلم الآن، يبدو أن النظام سيشن هجوما عسكريا وشيكا واسع النطاق بدعم من حلفائه في إدلب، والتي لجأ إليها مئات الآلاف من السوريين إليها طوال فترة النزاع. وعلى نحو ما ذكرنا به السيد جون غينغ والسيد ستافان دي ميستورا، فإن إدلب تضم حوالي ثلاثة ملايين نسمة. ويشكل المشردون من أنحاء أخرى من سورية أكثر من نصفهم. وفي هذا الصدد، فإن شن هجوم عسكري واسع النطاق سيشكل كارثة إنسانية جديدة، حيث إن هؤلاء المدنيين لن يجدوا مكانا آخر يلجأون إليه. ونحن نعلم تماما الآن ما الذي ترتب على هجمات كهذه مرارا وتكرارا، حيث أنها تؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني من خلال شن هجمات مميتة متعمدة على المدنيين وغارات جوية عشوائية، فضلا عن خطر استخدام النظام مجددا للأسلحة الكيميائية. كما أن شن هجوم من هذا القبيل سيؤدي إلى أزمة هجرة كبيرة في شمال سورية وتركيا وربما أوروبا بل وفي أجزاء أخرى من العالم. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الهجوم سيشكل خطرا جسيما على الأمن الإقليمي، مع انتشار المقاتلين الجهاديين هناك. وأخيرا، فإن شن عملية عسكرية واسعة النطاق قد تكون له تداعيات في أوروبا بل وخارجها.

ونظرا لخطورة الحالة وما هو على المحك، فإننا ندعو الدول الضامنة لمسار أستانا، التي تجتمع اليوم في طهران ولديها الوسائل اللازمة لوقف خروج الأحداث عن نطاق السيطرة – ولا سيما، سورية وروسيا وإيران – إلى تحمل مسؤولياتها والالتزام بثلاثة متطلبات حتمية: احترام وقف إطلاق النار، التي هي ضامنة له؛ وضمان وصول المساعدة الإنسانية بشكل تام وآمن ودون عوائق إلى جميع أنحاء سورية، مع توفير الحماية للمدنيين؛ وتمهيد الطريق أمام القيام بعملية تفضي إلى إيجاد حل سياسي ذي مصداقية للأزمة السورية. فاحترام وقف إطلاق النار هو المسار العملي الوحيد. ولا يخطئن أحد: إن الهدف يتمثل في تجنب حدوث كارثة إنسانية وليس إدارة هذه الكارثة على أفضل نحو ممكن. إن من يدعمون النظام السوري لديهم الوسائل الكفيلة بمنع مثل هذه الأزمة، حيث إن النظام ليس لديه القدرة على العمل بمفرده. ووقوع مجزرة جديدة سيكون مسؤولية مؤيدي النظام وسيكون بمثابة فشل لهم. وعلى العكس من ذلك،

لا يزال بإمكانهم أن يوقفوا التصعيد وأن يظهروا للعالم أنهم مهدوا الطريق للتوصل إلى تسوية سلمية. ولا يزال هناك وقت لتفادي وقوع كارثة في إدلب، ولكن مرة أخرى لا يمكننا تضييع دقيقة واحدة.

ولذلك، فإننا ندعو روسيا وإيران إلى ضمان الحفاظ على منطقة إدلب باعتبارها آخر منطقة لتخفيف التوتر، وإلى حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وإنفاذه بشكل كامل. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لمنع التصعيد ومساعدة السكان المدنيين، على نحو ما ذكر جون غينغ آنفا. كما أرحب بالجهود التي تبذلها تركيا تحقيقا لهذه الغاية. ومن جانبها، تنخرط فرنسا بصورة كاملة، وبخاصة إلى جانب الرئيسين أردوغان وبوتين، لتجنب أي هجوم ولإعادة إطلاق العملية السياسية. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نفعل كل شيء ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وبشكل كامل ودون عراقيل وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والعاملين في المجال الإنساني. ونشيد بالعمل الشاق الذي تقوم به الأمم المتحدة على أرض الواقع ونشجع مارك لوكوك وفريقه وجون غينغ على المثابرة في طلباتهم إلى السلطات السورية.

وأود أيضا أن أشير إلى الطابع الحاسم للمساعدة المقدمة من خلال القوافل العابرة للحدود والمأذون بها بموجب القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧). ويتيح إيصال المساعدة عبر تركيا تقديم الدعم الحيوي اليومي إلى مليوني شخص تقريبا في الشمال الغربي. ولذلك، فإن مسؤوليتنا هي ضمان استمرار وتعزيز إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود. وستواصل فرنسا المساعدة التي تقدمها إلى شمال غرب سورية وتكييفها بناء على ذلك. ويجب أن نتحلى باليقظة الشديدة بشأن استغلال مسألة الممرات الإنسانية. فالتهجير القسري للآلاف من السكان إلى مناطق خاضعة لسيطرة النظام، في غياب تام للإشراف الدولي، لن يكون بأي حال من الأحوال أمرا إنسانيا، بل إنه يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب. وينبغي أن تظل الأولوية هي إيصال المساعدات الإنسانية. أخيرا، وعلى نحو ما أكدته أعلى السلطات السياسية لدينا في أكثر من مناسبة، أود التأكيد مجددا بأشد العبارات على تحلينا بأقصى درجات اليقظة بشأن أي استخدام جديد مؤكد للأسلحة الكيميائية من جانب النظام، وعلى التزامنا الكامل باتخاذ إجراءات في أي حالة من هذا القبيل، وهو ما قمنا، إلى جانب المملكة المتحدة والولايات المتحدة، بتذكير النظام به.

وفيما يتعلق بجهود مكافحة خطر الإرهاب، والتي تقف فيها فرنسا في الصفوف الأولى، لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير ما شهدناه في سورية. وعندما تُستخدم مكافحة الإرهاب لتبرير الهجمات العشوائية على المدنيين والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، فإنها تصبح مجرد ذريعة لا تؤدي إلا إلى تأجيج الإرهاب التي تزعم أنها تكافحه، إن لم يكن ذلك هو هدفها.

ويجب أن ينظر الجميع هنا بعناية في مسألة أن وقوع مجزرة في إدلب من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي. ولذلك، يجب أن نسعى إلى إيجاد حل سياسي ومستدام وشامل للجميع وذي مصداقية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع. ويجب، على المدى القريب، أن ندعم إنشاء لجنة دستورية بمساعدة المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، الذي أشكره مرة أخرى. وبمجرد إنشاء هذه اللجنة يجب أن تجتمع في أقرب وقت ممكن وأن تقوم بعملها بطريقة مستقلة تماما تحت رعاية الأمم المتحدة، وهو الشرط الأساسي لمصداقيتها. ونحن جميعا نعلم أن هذه ليست الخطوة الوحيدة، بل سيكون من الضروري الإسراع بمعالجة مسألة إجراء انتخابات حرة ونزيهة، يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا، فضلا عن إيجاد بيئة محايدة تمكن من استعادة الثقة وتنفيذ إصلاحات جوهرية. وستكون هذه

خطوات أساسية، وذلك هو السبيل الوحيد لتفادي استمرار الأزمة إلى الأبد.

في الختام، أشدد على أن شن هجوم فتاك في إدلب لن يمثل نهاية الأزمة السورية، على نحو ما يريد لنا بعض الخبراء في فن الخلط أن نصدقه، بل إنه بداية مرحلة جديدة في المأساة السورية التي طال أمدها، ستتسم بالتطرف وعدم الاستقرار وحلقة لا نهاية لها من نفس الأسباب والنتائج، وسترسخ الإرهاب مع احتمال اتساع النطاق الجغرافي للنزاع.

إن مسؤوليتنا الجماعية تتمثل في التطلع إلى المستقبل. وقد أكد الاتحاد الأوروبي مجددا بوضوح، هو وشركاء عديدون أنه لا يمكنهم المساعدة في إعادة بناء سوريا إلا عندما تكون هناك بالفعل عملية انتقال سياسي جارية بطريقة لا رجعة فيها وموثوقة وشاملة. فلن يكون هناك شيك على بياض لسورية أو عودة جماعية للاجئين دون تدابير بناء الثقة التي تكفل بيئة آمنة. وعلى عكس ما يريد النظام وحلفاؤه أن نعتقده، فإن من الجلي أن عدم إعادة الإعمار هي التي تحول دون عودة اللاجئين، وليس عدم إحراز تقدم ذي مصداقية في العملية السياسية.

ولذا فإننا عند مفترق طرق. وتناشد فرنسا مرة أخرى الدول الضامنة لمسار أستانا، أن تحترم وقف إطلاق النار لأن تصاعد العنف ليس في مصلحة أحد، بل حتى يمكن تجنبه بينما نتكلم. إن هذا وحده ما سيمكننا من المضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي شامل. وهذا من مصلحتنا الفضلى ومن مصلحة الشعب السوري. وإنني أوجه الدعوة لنا جميعا، باسم فرنسا، ودعما لعملية جنيف، بالمضي قدما نحو التوصل إلى حل سياسي هو في متناول اليد إذا وحدنا جهودنا، وتغلبنا على جميع الصعوبات.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة اليوم، وأود أن أشكر المبعوث الخاص إلى سورية، ستافان دي ميستورا، والمدير جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين والموضوعيتين. وتؤكد غينيا الاستوائية مجددا دعمها لهذه الجهود النبيلة في ظل بيئة صعبة للغاية.

وسأركز بوجه خاص على تلك القعقعة العسكرية الجارية في إدلب، وعلى الحالة الإنسانية الخطيرة في المحافظة، وأخيرا، على أهمية عدم عرقلة العملية السياسية لتحقيق السلام الدائم في سورية.

إن غينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في محافظة إدلب السورية والعواقب الإنسانية الكارثية المحتملة في حالة شن هجوم عسكري واسع النطاق. إن الحرب في سوريا، التي ما فتئت تعصف بالبلد منذ عام ٢٠١١، قد بلغت ذروتها. وتفيد التقارير بأن القوات الحكومية بالقرب من إدلب توحي بتصعيد وشيك للعنف في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن إدلب، آخر الجيوب الإرهابية، والتي تسيطر عليها إلى حد كبير جماعة تحرير الشام الإرهابية، والمعروفة أيضا باسم جبهة النصرة، وكذلك الجماعات المعارضة المسلحة، هي جزء من منطقة تخفيف حدة التوتر في شمال سوريا، التي ترعاها الدول الضامنة لمسار أستانا.

وتقدر الأمم المتحدة أن هناك ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص في منطقة تخفيف حدة التوتر، بما في ذلك ما يقرب من ١,٤ مليون مشرد داخليا و ٢,١ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتمشيا مع بيان الأمين العام الصادر في ٢٩ آب/أغسطس نناشد بإلحاح جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. ونحث كذلك جميع الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حياة المدنيين، والسماح بحرية التنقل، وكفالة الحماية للبنية الأساسية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والتعليمية، وفقا لقانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي.

ويجب على المجتمع الدولي تجنب أي وضع عسكري معقد في إدلب بأي ثمن. فإذا لم يفعل ذلك، فسنجد أنفسنا مضطرين

في جلسات المجلس المقبلة لمناقشة العواقب المباشرة والوخيمة لذلك، من قبيل احتمال استخدام المواد الكيميائية كأسلحة حرب ضد المدنيين،، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، هناك ما يقرب من مليون مشرد، وثمة حاجة لأكثر من ٣٠٠ مليون دولار لمواجهة الكارثة الإنسانية الوشيكة.

وعلى الصعيد السياسي، نؤكد مجددا التزامنا الثابت بعملية سياسية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويحدونا الأمل في أن مؤتمر القمة الثلاثي، المعقود اليوم في طهران، ويضم الدول الضامنة لمسار أستانا – الاتحاد الروسي وإيران تركيا – وكذلك الاجتماعات المقبلة للمبعوث الخاص في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر، ستفضي إلى إجراءات قائمة على توافق الآراء من أجل إنشاء لجنة دستورية تمثيلية حقا، مما يمهد الطريق للتوصل إلى تسوية للنزاع. ونتفق مع المبعوث الخاص، الذي ذكر مؤخرا أن من الضروري مواصلة الضغط الأدبي على الأطراف المتحاربة بغية منع هجوم عسكري شديد، وإتاحة مزيد من الوقت من أجل التوصل إلى حل مستدام يمكن معه مكافحة الإرهاب وإنقاذ المدنيين.

ونحن نفهم أنه في عالم متعدد الأقطاب بشكل متزايد لم يعد التوازن بين الدول يعتمد على قدراتها الاقتصادية فحسب، بل وعلى قدراتها العسكرية أيضا. ويجب على حلفاء الأطراف المشاركة في هذه المتاهة السياسية – العسكرية أن تلتمس آلية أخرى أو سيناريو آخر لاختبار قوتها العسكرية. ومن غير المتصور الاستمرار في التضحية بالتطلعات المشروعة للشعب السوري في العيش بسلام واستقرار وتقدم دائم على مذبح المصالح الاقتصادية والجغرافية الاستراتيجية. لقد عانى الملايين من الناس الأبرياء طيلة ثماني سنوات، من العواقب المباشرة للحرب وأضرارها التبعية، وهي أضرار مدمرة ومروعة على حد سواء.

ولا يمكن مقارنة إدلب بأي منطقة أخرى. إن المدينة ليست فقط موطنا للمقاتلين الذين استقروا مع أسرهم، بعد إجلائهم من حلب والغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة، وفقا لما يسمى باتفاق المصالحة، بل أيضا للمدنيين الذين لا علاقة لهم بالحرب وإنما التمسوا اللجوء إليها فحسب. لقد لجأ مئات الآلاف من الناس إلى إدلب حيث قيل لهم أنهم سيكونون آمنين هناك. وقررت روسيا وتركيا وإيران أنها ستكون منطقة تخفيف للتوتر، ولكن اليوم، اتخذت الأطراف المتحاربة أولئك السكان رهينة. وتناشد غينيا الاستوائية روسيا، وتركيا وإيران، فضلا عن الولايات المتحدة والبلدان الغربية وبلدان الخليج ذات النفوذ في المنطقة أن تبذل قصارى جهدها لكي يجعل حائزو الأسلحة والقوة من المدنيين أولوية عليا.

وأود أن أختتم بياني باقتباس مقولة السيد يان إيغلاند، رئيس فرقة العمل الإنساني المعنية بسورية، التابعة للأمم المتحدة، الذي تكلم مؤخرا بشأن المفاوضات السياسية والإنسانية المكثفة الجارية في سورية فقال:

”إذا نجحت نكون قد أنقذنا مئات الآلاف من الأرواح، وإذا فشلت، في غضون الأيام والساعات المقبلة، فقد نشهد معركة أقسى من أي معركة سابقة في أي حرب شهدها جيلنا“

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن ممتنون للرئاسة على عقد جلسة اليوم بشأن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في إدلب. وأود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا، والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

لقد سبب الصراع المحتدم سورية وما نجم عنه من عنف وانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، معاناة السكان المدنيين في سورية على نطاق استثنائي في عالم اليوم. وإننا نشعر بالقلق إزاء احتمال تصاعد أعمال

القتال في إدلب. ومرة أخرى، نؤكد أنه لا يوجد حل عسكري للصراع وأن أي محاولة لتحقيق السلام بالقوة تؤدي إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بالعملية السياسية ذات المصداقية والشاملة للجميع، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفي سياق الحالة الراهنة في إدلب، أود أن أكرر التأكيد على موقف بولندا.

أولا، ندعو الجهات الضامنة في أستانا والجهات الفاعلة الأخرى التي لديها تأثير في الميدان إلى الوفاء بالتزاماتها واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية السكان المدنيين في إدلب. وثانيا، نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى كفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل إلى جميع أنحاء سورية، بما فيها إدلب، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني. وثالثا، يجب منح اللاجئين الفرصة للعودة الآمنة والكريمة بحرية إلى ديارهم. وقد يعرقل القيام بعملية عسكرية كبيرة في محافظة إدلب تحقيق ذلك الهدف، مما سيؤدي بالتالي إلى موجة جديدة من اللاجئين. إن محافظة إدلب، التي تضم أكبر عدد من المشردين داخليا في سورية، تتطلب اهتمامنا الخاص واتباع نهج حذر.

ويساورنا بالغ القلق لأننا نشهد تدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية في سورية، بما في ذلك المرافق الطبية والتعليمية. ويجب أن يتوقف ذلك التدمير على الفور، وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. فالقصف المكثف وضرب المدارس والمستشفيات في إدلب والمحافظات الأخرى لا يسفران فحسب عن أثر كارثي وفوري على الأحوال المعيشية للمدنيين، وإنما سيؤثران بشدة أيضا على الجهود المبذولة مستقبلا لتحقيق المصالحة في سورية وبدء أعمال إعادة الإعمار الرئيسية فيها.

وبولندا تشعر بقلق بالغ إزاء مصير الضحايا الأكثر ضعفا للنزاع: الأطفال والنساء والأقليات الدينية. ونشعر بالجزع إزاء حالة الأطفال المتضررين من النزاع، ولا سيما في إدلب. فقد أُجبر عدد كبير من الأطفال على الفرار من ديارهم في أجزاء أخرى من سورية، والتماس الملاذ الآمن في محافظة إدلب، بالرغم من أنهم يواجهون أيضا خطر العنف والتشرد وفقدان أفراد الأسرة. إن من شأن تصعيد الأنشطة العسكرية التسبب في مأساة إنسانية كبيرة، والتي سيسقط الأطفال ضحايا لها مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، فإن بولندا تؤيد مشاركة المرأة وتمكينها في جميع جوانب عملية إيجاد حل للنزاع في سورية. وبينما يُقتل العديد من الرجال أو يسجنون أو يجبرون على الفرار من ديارهم بسبب الحرب، تتحمل النساء مهمة رعاية أسرهن في ظروف عصيبة في صورة من صور البطولة والمثابرة والقدرة على الصمود.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد على قلقنا إزاء احتمال وقوع هجوم كيميائي آخر في سورية. واستخدام الأسلحة الكيميائية لا يشكل عملا وحشيا مروعا فحسب، بل إنه أيضا عمل غير مشروع يمكن أن تكون له آثار مدمرة على السكان المدنيين. ويجب أن يدرك مرتكبو هذه الجرائم أن المجتمع الدولي سيبذل كل ما في وسعه من أجل تقديمهم إلى العدالة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وبالإحاطتين الإعلاميتين الهامتين اللتين قدمهما السيد دي ميستورا والسيد جون غينغ. كما نقدر جهودهما الدؤوبة وجهود الأفرقة التابعة لهما.

تراقب بيرو ببالغ الأسف والقلق استمرار الصراع في سورية. ونلاحظ مع القلق احتمال تصاعد أعمال العنف مجددا في مدينة إدلب والعواقب الإنسانية المدمرة التي قد يسفر عنها ذلك. إن مستويات العنف والمعاناة المسجلة في حلب والغوطة الشرقية، من بين مسارح أخرى للنزاع الذي طال أمده، تدفعنا إلى التأكيد على مسؤولية المجلس عن حماية حوالي ثلاثة ملايين شخص في إدلب، بمن فيهم أكثر من مليون طفل. في بضعة

أيام، قد نتكلم عن سقوط عشرات الآلاف من القتلى الجدد وعن حوالي ٧٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين حديثا، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. ولا يشمل ذلك العدد الجرحى وتدمير البنية التحتية المدنية.

كما يجب أن نتوقع حدوث آثار خطيرة لما يمكن أن تسفر عنه موجة جديدة من الأعمال الوحشية على عملية السلام التي يسعى المبعوث الخاص للأمين العام إلى تعزيزها، بدعم من المجلس. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وتوترات جديدة بين الأعضاء الدائمين في المجلس، الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، نشدد على تطبيق مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونشير أيضا إلى أن القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يجب إنفاذه وتنفيذه، يدعو إلى وقف إطلاق النار في جميع الأراضي السورية. ويجب على المجلس، ولا سيما البلدان ذات التأثير في الميدان، العمل على كفالة أن تتخلى أطراف النزاع عن المسار العسكري وأن تتوقف عما تبديه من ازدراء للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني باقتراف ما تقترفه مع الإفلات من العقاب.

إن بيرو تدين الإرهاب وتعتقد أن الجماعات الإرهابية التي لا تزال موجودة في إدلب وأجزاء أخرى من الأراضي السورية يجب أن تخضع للمساءلة أمام المحاكم عن الجرائم التي ارتكبتها. ولكننا نؤكد على أن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال المزيد من المجازر ضد المدنيين. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على روح الوحدة والالتزام التي أعرب عنه يوم الأربعاء أعضاء المجلس العشرة المنتخبون بتوجيه رسالة تعبر عن قلقهم وتؤكد على الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في إدلب.

ونأمل في أن تتمكن الجهات الضامنة لعملية أستانا، التي تجتمع اليوم في طهران، من الاتفاق على صيغة لمنع المأساة التي يخيم شبحها على السكان المدنيين في إدلب، وأن تدعم على هذا الأساس العملية السياسية التي تستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ثمة مقولة شهيرة لداغ همرشولد، في إشارة إلى أهوال الحرب العالمية الثانية، والتي جاء فيها أن المنظمة ”لم تُنشأ لكي تقودنا إلى الجنة، بل لكي تنقذنا من الجحيم“ (SG/382، ص ٧) غير أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش وصف الغوطة الشرقية قبل بضعة أشهر بأنها ”جحيم على الأرض“ (S/PV.8185، ص ٢). ونعتقد أن الوقت قد حان كي يعمل المجلس بوحدة والتزام ليحول دون أن تصبح إدلب ساحة جديدة للرعب والمعاناة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الأمريكية للمجلس على تنظيم هذه الجلسة بشأن التطورات الأخيرة في سورية، وعلى الأخص، في محافظة إدلب. كما نشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الممتازتين.

تشكل التقارير التي تفيد باحتمال اندلاع معارك عنيفة وواسعة النطاق بين المتحاربين في محافظة إدلب مصدر قلق كبير لبلدي، في جملة أمور، بسبب خطر تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وفي الواقع، يواجه حوالي مليوني شخص من أصل ثلاثة ملايين في محافظة إدلب، – أو حوالي الثلثين – احتياجات إنسانية ملحة. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، فإن من شأن استئناف القتال في محافظة إدلب التسبب في تشريد أعداد هائلة من البشر، ما بين ٤٥٠ ٠٠٠ إلى ٧٥٠ ٠٠٠ شخص.

ومما يفاقم من الكارثة الإنسانية المؤكدة التي ستترتب على تصاعد القتال خطر استخدام المتحاربين المحتمل للأسلحة الكيميائية. ويرى وفد بلدي أن هذا الحدث المأساوي والمثير

للجزع سيشكل، مرة أخرى، انتهاكا للقانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وسيقوض الآليات القانونية الدولية في مجال عدم الانتشار.

ولذلك، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجددا موقفها القائم على المبادئ بأنه لا بديل عن السعي إلى تحقيق السلام من خلال الحوار الصريح والشامل للجميع في سورية. ومن ثم، فإننا ندين أي استخدام للقوة كوسيلة لتسوية النزاعات، ونحث جميع الأطراف السورية على إعطاء الأولوية للحوار السياسي، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يحدد خريطة الطريق لعملية السلام في البلد.

في الختام، يدعو بلدي أطراف النزاع في سورية إلى ممارسة ضبط النفس للحيلولة دون تدهور الحالة الإنسانية والأمنية، ويحثها على التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولذلك، فإنه يدعوها إلى الوفاء بالتزاماتهم بحماية المدنيين في حالات النزاع والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعرقل إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المنكوبين.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا والمدير جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونثني على الجهود التي يبذلانها لتيسير العملية السياسية والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في سورية.

ما برحت الصين تتابع عن كثب العملية السياسية والحالة الإنسانية في سورية. ونلاحظ أنه في بعض المناطق في سورية تجري إعادة بناء المستشفيات والمدارس وإصلاح البنى التحتية للنقل والطاقة الكهربائية وغيرها. ويعود اللاجئون والمشردون داخليا إلى ديارهم تدريجيا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل توسيع نطاق المساعدة الإنسانية عن طريق تقديم المساعدة التي تمس الحاجة إليها في جميع المناطق المحتاجة داخل سورية.

ومع ذلك، فإن الحالة في سورية لا تزال صعبة. فالعملية السياسية تتعثر، إلى جانب تفشي الأنشطة الإرهابية والتوترات الشديدة في بعض المناطق السورية، ولا سيما في إدلب. وفي ضوء الحالة الراهنة، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية ومعالجة المسائل من خلال الحوار، والمضي قدما نحو التهدئة. وينبغي للمجتمع الدولي توحيد جهوده ومواصلة مكافحة الإرهاب بحزم وتوطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف إلى بذل كل الجهود الممكنة لتجنب الإضرار بالمدنيين الأبرياء. ومن واجب جميع الأطراف الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وغيره من القواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، والاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتجنب الاستخدام المتعمد للقوة أو التهديد باستعمالها.

ما فتئت الصين تناصر التوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية، والتي تمثل السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعما مطردا للأمم المتحدة بوصفها الوسيط الرئيسي، وللمبعوث الخاص دي ميستورا في جهوده الرامية إلى تيسير استئناف محادثات السلام في جنيف. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل استنادا إلى مبدأ عملية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وبناء على القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في دفع جميع الأطراف في سورية للمشاركة في حوار سياسي شامل للجميع، بحثا عن حل يستجيب للحقائق الميدانية ويراعي شواغل جميع الأطراف. وسيجري المبعوث الخاص دي ميستورا مناقشات مع الأطراف المعنية بشأن إنشاء لجنة دستورية سورية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمارس نفوذها وأن تدفع الحكومة السورية وجماعات المعارضة إلى التقارب بغية تحقيق نتائج مبكرة، وإضافة زخم إيجابي جديد للعملية السياسية السورية.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص. وأود أيضا أن أشكر كثيرا السيد جون غينغ، وكذلك نائب وزير خارجية الكويت على حضوره معنا اليوم.

إن الحالة فظيعة. وأعتقد أن ما نسمعه اليوم هو تأييد قوي جدا لأولوية العملية السياسية، وكذلك نداء قوي جدا من أجل عدم شن هجوم عسكري شامل على المدنيين في إدلب. وأود فحسب أن أكرر هذين الأمرين بصراحة في البداية قبل الخوض في ملاحظاتي. وأعتقد أن ممثل فرنسا قد وصف الأمر بصورة جيدة عندما تكلم عن أهمية هذه المسألة بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر مرة أخرى إلى المبعوث الخاص وفريقه على كل ما يقومون به، وبالطبع إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن ممتنون جدا لتلك المنظمات الإنسانية ولعمالها الذين يبذلون جهودا حثيثة في أصعب الظروف من أجل تقديم المعونة إلى الناس في جميع أنحاء إدلب. ومرة أخرى، يجري تذكيرنا بأهمية المساعدة عبر الحدود باعتبارها شريان الحياة للمدنيين الذين لا يمكن الوصول إليهم بطريقة أخرى.

نؤيد بشدة الجهود الدبلوماسية العاجلة التي تبذلها تركيا والأمم المتحدة للتعامل مع مسألة إدلب، من الناحيتين المدنية والإنسانية على السواء. إن مصير حوالي ثلاثة ملايين شخص معرض للخطر، وسنغدو ممتنين كثيرا إذا استمعنا إلى إحاطة إعلامية بشأن عملية أستانا. وأظن أن ذلك غير ممكن اليوم، ولكن إذا كان ذلك ممكنا، سنكون ممتنين لو قدمت إدارةُ الشؤون السياسية إحاطةً إعلامية. ونأمل أن تستخدم روسيا وإيران نفوذهما من أجل الوفاء بالتزاماتهما بدعم ترتيبات التهدئة التي وافقتا عليها، ونحثهما على القيام بذلك وعلى إيجاد سبيل، عن طريق التفاوض، للمضي قدما مع تركيا. وإذا كان ثمة شيء يمكن لحكومة بلدي أن تفعله للمساعدة في هذه العملية، فيسعدنا القيام به.

فيما يتعلق بالحالة العسكرية، وعلى غرار المتكلمين الآخرين، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء التقارير التي أفادت في الأيام القليلة الماضية بشن عشرات الغارات الجوية الروسية على مناطق في إدلب. وأفادت منظمات محلية للرصد بوقوع ٣٨ إصابة في صفوف المدنيين نتيجة لهذه الهجمات في يوم ٤ أيلول/سبتمبر وحده. وقد ذكرتُ سابقا أن حياة قرابة ثلاثة ملايين من المدنيين معرضة للخطر في إدلب. وتقدر الأمم المتحدة أن هناك ما يصل إلى ٠٠٠ ١٥ مقاتل لدى الجماعات الإرهابية، وهذا يمثل ٠,٥ في المائة من مجموع السكان. ونحن أيضا في بريطانيا نعرف ماهية المعاناة من الإرهاب، إلا أن هذه أرقام مجردة. وأود أن أكرر ما قاله الوزير عن مبدأ التناسب والتمييز والحيطة.

لقد كان الأمين العام واضحا عندما قال إن الاستخدام المنهجي للأسلحة العشوائية في المناطق المأهولة بالسكان قد يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب. وينبغي أن نكون واضحين للغاية بشأن ذلك. ويفوق عدد الأطفال الرضع عدد الإرهابيين في إدلب، وأعتقد أن هذا الأمر ينبغي أن يجعل الضالعين في العمل العسكري يتوقفون ويفكرون. في آخر مرة ناقشنا فيها مسألة الجانب العسكري، كنا في غرفة المشاورات وعرضت فهمنا في ما يتعلق بالوحدات العسكرية السورية الموجودة بالقرب من إدلب. وتكرار لدعوة الأمين العام، أود أن أتلو أسماء تلك الوحدات في القاعة. وأود أن أوضح بجلاء أنه إذا تم شن هجوم كبير على المدنيين وترتب عليه إصابات هائلة في صفوف المدنيين في إدلب، فإن عناصر تلك الوحدات هم الأشخاص الذين سيخضعهم المجتمع الدولي للمساءلة عن تلك التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إننا نفهم أن القائد العام للجيش السوري هو وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب، ولكن الوحدة الأساسية المنتشرة

في منطقة إدلب هي الفرقة المدرعة الرابعة الموجودة إلى الغرب من إدلب. وماهر الأسد هو القائد العام لتلك الوحدة، ولكننا نعتقد أن اللواء علي محمود هو نائب القائد. ونفهم أنه تم نشر الحرس الجمهوري السوري على الأرجح في الجانب الشرقي، حول منطقة أبو الضهور، وقائده هو اللواء طلال مخلوف. ومن المحتمل نشر قوات النمر في الناحية الجنوبية الشرقية، وقائدها هو العميد سهيل الحسن المُلقب بالنمر. ونعتقد أن هناك أيضا وحدات من الفيلقين الثاني والخامس في المنطقة، والقائد الذي نعرفه لها هو اللواء أوس أصلان. وكما أقول، إذا تم شن هجوم كبير على إدلب، إذن، فبالإضافة إلى النظام السوري، سيخضع المجتمع الدولي أولئك القادة وتلك الوحدات أيضا للمساءلة.

وإذا جاز لي، أود أن أتكلم بإيجاز عن حزمة المعونات المخصصة لإدلب. لقد أعلنت المملكة المتحدة عن حزمة معونات إضافية للتأكد من حصول الفئات الأكثر ضعفا على العلاج الطبي والغذاء والمياه والدعم، وهي أمور تمس حاجتهم إليها. وتشمل المعونة الجديدة وقدرها ١٥ مليون دولار تقديم الدعم إلى المراكز الطبية والعيادات المتنقلة وتوفير الدعم النفسي. كما أننا ندعم التكنولوجيا الجديدة التي توفر للمدنيين إنذارات مبكرة، أملا في إنقاذ أرواح سكان المجتمعات المحلية التي تتعرض للقصف الجوي. وبفضل ذلك، نعتقد أننا تمكنا من تحذير أكثر من مليوني شخص ومن تقليل الخسائر البشرية بنسبة تصل إلى ٢٧ في المائة في المناطق الواقعة تحت القصف الكثيف. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون الجهات المانحة مضطرة للقيام بذلك. فالجهات المانحة ليست بديلا عن النظام السوري، الذي يتلقى دعما من روسيا، في وقف الحملة ضد السكان المدنيين.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أننا نؤيد جهود تركيا الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي وتفادي وقوع كارثة إنسانية. وندعو روسيا إلى القيام بالمزيد لمنع السلطات السورية من مهاجمة إدلب ولتحقيق التهدئة. كما ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني.

إنني لن أتطرق إلى مسألة الأسلحة الكيميائية لأننا ناقشناها في هذه القاعة أمس (انظر S/PV.8344). وأود أن أختتم حديثي بترديد ملاحظات ممثل غينيا الاستوائية في ما يتعلق بالأهمية الكبيرة للعملية السياسية ولإنهاء هذه الحرب القاسية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الخطير والعاجل. ونشكر السيد ستافان دي ميستورا والسيد جون غينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات وجهودهما المستمرة لمساعدة الشعب السوري.

تشعر مملكة هولندا بقلق بالغ إزاء الحالة في إدلب. ونخشى تكرار السيناريو المروع الذي شهدناه من قبل، متمثلا في الاستخدام الواسع النطاق للقوة العسكرية في إطار حملة برية للجيش السوري وغارات جوية من جانب روسيا ودعم من قبل إيران على حساب الآلاف من الأرواح البريئة، مع ما سيترتب على ذلك من عواقب إنسانية كارثية. ولا يوجد حل عسكري يحقق السلام الدائم في سورية. ونحن بحاجة إلى انتقال سياسي والتوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على ثلاث مسائل: أولا، ضرورة الحيلولة دون مزيد من التصعيد للعنف في إدلب؛ وثانيا، الحالة الأمنية؛ وثالثا، العملية السياسية.

أولا، يجب أن نمنع المزيد من التصعيد في إدلب. ويجب منع المزيد من التصعيد العسكري في آخر منطقة لتخفيف التوتر في سورية. وهناك حوالي ثلاثة ملايين شخص محاصرون في منطقة إدلب. وكما ذكر نائب وزير خارجية الكويت للتو، فإن العواقب الإنسانية لشن هجوم كبير ستكون كارثية. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطر التصعيد الإقليمي كبيرة، بما في ذلك احتمال التسبب في تدفقات جديدة للاجئين. ويجب على الأطراف التقيد بالقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سورية، لا سيما

في إدلب. وقد استمعنا من البلدان المعنية أن هدفها هو مكافحة الإرهابيين. وأود أن أذكرها بأنه يجب عليها الامتثال، في سياق أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. إن مكافحة الإرهاب ليست عذرا لشن هجمات غير متناسبة أو دون تمييز. ومكافحة الإرهاب ليس عذرا لمهاجمة المدنيين الأبرياء وتدمير المستشفيات وقتل العاملين في المجال الإنساني. ومكافحة الإرهاب ليست عذرا للتسبب في كارثة إنسانية.

ويجب على الجهات الضامنة لمنطقة تخفيف التوتر في إدلب وعلى النظام السوري العمل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي دون استخدام العنف. ونعرب عن دعمنا القوي للجهود الدبلوماسية العاجلة التي تبذلها تركيا والأمم المتحدة. وفي ضوء اجتماع الدول الضامنة لعملية أستانا في طهران اليوم، ندعو تلك الدول، لا سيما روسيا وإيران، إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار وعلى ترتيبات التهدئة التي اتفقت عليها. وتشمل التزاماتها السابقة حماية المدنيين باعتبارها مسألة ذات أولوية. ويجب عليها حماية المدنيين، وليس الهجوم عليهم.

ثانيا، في ظل وجود ١,٤ مليون من المشردين داخليا في إدلب، فإن الحالة الإنسانية مصدر قلق كبير بالفعل. ويعتمد الكثيرون في إدلب على المعونة الإنسانية في بقائهم اليومي. ومن أجل هؤلاء المدنيين. ندعو مرة أخرى إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي أمكن اتخاذه بفضل جهود زملائنا الكويتيين والسويديين.

وخلال الحرب في سورية، شهدنا غارات جوية وهجمات عشوائية على المستشفيات والمدارس. ونحن نعلم الآن أنه قد جرى إبلاغ الجيش الروسي والجيش السوري بالإحداثيات الدقيقة للمستشفيات المتبقية في إدلب. ومن ثم، فإنهما يتحملان المسؤولية الكاملة عن أي هجوم يُشن على هذه البنى التحتية المدنية الأساسية مستقبلا. والعاملون في المجال الإنساني ليسوا هدفا. وتشكل الهجمات على المستشفيات والعاملين في المجال الإنساني إهانة للكرامة الإنسانية. ومهاجمة الأطباء والممرضين الأبرياء هو فعل إجرامي. ويجب أن تكون المعونة المقدمة إلى سكان إدلب متاحة. ويجب على الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بصورة مستمرة ودون عوائق، بما في ذلك من خلال الآلية الأساسية العابرة للحدود. فمن دون السماح بإمكانية الوصول، ستقع كارثة إنسانية حتما. وينبغي للمجلس تقديم رد إيجابي على الطلبات الخمسة التي ذكرها السيد غينغ في وقت سابق.

أخيرا، نحن بحاجة إلى عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة الأمم المتحدة على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، تشمل عملية انتقال سياسي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وإزالة أسباب اندلاعه. وكما ذكرت من قبل، لن يتم تقديم أي معونة لغرض إعادة الإعمار قبل بدء عملية انتقال سياسي مستدامة. ونحن نؤيد تماما ستافان دي ميستورا، ونشيد به وبأعضاء فريقه على جهودهم الدؤوبة.

في الختام، سنواصل جهودنا من أجل تحقيق المساءلة عن الفظائع الجماعية وعن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وفي الوقت الراهن، لا يزال عضو في المجلس يعرقل إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، سنواصل جهودنا من أجل تحقيق المساءلة عن الفظائع الجماعية التي ارتُكبت في سورية وفي أماكن أخرى، خارج البلد. ولا يمكن أن يسود الإفلات من العقاب ولن يحدث ذلك.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر المبعوث الخاص إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، مدير شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونحن ندرك

المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقهما. وأود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي الكامل لعملهما.

مرة أخرى، نؤكد قلقنا إزاء احتمال تصعيد العنف في إدلب، وهي مدينة يقطنها، كما ذُكر سابقا، حوالي ثلاثة ملايين نسمة من بينهم ١,٤ مليون شخص من المشردين داخليا. والكثيرون منهم من الأطفال الذين قد يواجهون التشرد الداخلي. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى كارثة إنسانية وزيادة عدد الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم في النزاع خلال السنوات الثماني الماضية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن ثمة حاجة ملحة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويحدونا الأمل في أن يلقي الاجتماع المعقود بين الموقعين على اتفاقات أستانا الضوء على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يلبي تطلعاتهم. وندعو الأطراف إلى مواصلة رصد تنفيذ تلك الاتفاقات. ونكرر أنه يجب علينا الحيلولة دون تصاعد العنف وأن نوفر بدلا من ذلك المساعدة الإنسانية للمدنيين المحتاجين في إدلب وعددهم ٢,١ مليون شخص. والتنسيق المستمر أمر أساسي من أجل تيسير إمكانية وصول القوافل الإنسانية، بما في ذلك القوافل العابرة للحدود، على نحو أفضل.

ونعتقد أن أي جهد أو تدبير لمكافحة الإرهاب يتطلب بالضرورة حماية أرواح المدنيين، بما في ذلك الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة. ونحن حريصون على الاستماع إلى اقتراحات السيد دي ميستورا في ما يتعلق بحماية المدنيين.

ونؤكد الحاجة إلى ضمان إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب من المناطق المأهولة ومن كامل الإقليم، بما في ذلك في مدينة الرقة. وهذه مهمة بالغة الأهمية وملحة، ليس للحد من المخاطر التي قد تواجه القائمين على إيصال المساعدات الإنسانية فحسب، ولكن أيضا لأنه يجب اتخاذ خطوات لتفادي حدوث وفيات بين الأطقم الطبية والعاملين في المجال الإنساني، وفي نهاية المطاف، السكان المدنيين لدى عودتهم إلى مدنهم الأصلية، بما في ذلك محافظة إدلب. علاوة على ذلك، نؤكد ضرورة أن تكون أي عودة طوعية وكريمة وآمنة ودون عوائق.

ونكرر التأكيد على أهمية احترام جميع الأطراف لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وعندما نقول ''جميع الأطراف''، فإننا نقصد ما ذكره ممثل غينيا الاستوائية: ليس الدول المشاركة مباشرة فحسب، ولكن أيضا الدول التي تمول الجماعات المسلحة الموجودة في إدلب.

ويجب أن نضمن حماية المدنيين والمدارس والمستشفيات. ومن الضروري عدم استخدام هذه الأهداف المدنية كأهداف للهجمات، وبالمثل يجب حماية العاملين في مختلف الوكالات الإنسانية في الميدان.

ونرفض أي محاولات لتقسيم سورية. والأمر متروك للشعب السوري ليقرر بحرية مستقبله وقيادته السياسية في سياق السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية. ولذلك، يجب أن نواصل دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام المعني إلى سورية.

في الختام، نشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع في سورية، والبديل الوحيد هو عملية حوار سياسي شاملة للجميع يقودها أبناء الشعب السوري ويتفاوضون ويتفقون عليها من خلال تنفيذ البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي في كانون الثاني/يناير، وإنشاء لجنة دستورية، وهي عملية ينبغي أن تيسرها الأمم المتحدة تمشيا مع عملية جنيف ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أخيرا، وبينما يتحمل مجلس الأمن وأعضائه الـ ١٥ المسؤولية عن التأكيد على هذه المسألة، كما قال الممثل الدائم لبيرو، فإن الأعضاء الدائمين يتحملون مسؤولية خاصة عن صون السلم

والأمن الدوليين. ولا يسعنا إلا أن نأمل في ألا تكون الغلبة في عملية صنعهم للقرارات لمصالحهم العسكرية وحدها، ولكن للمبادئ والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية. ونحن ندعم ونقدر جهوده التي لا تعرف الكلل في البحث عن حل سلمي للأزمة السورية والاستجابة للحالة الملحة والصعبة في إدلب. كما نشكر المدير جون غينغ من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطته الإعلامية. ونشيد بالأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لمواصلة تقديم المساعدة التي توجد حاجة ماسة إليها إلى جميع المحتاجين في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

إننا قلقون بشأن الوضع في إدلب واحتمال وقوع كارثة إنسانية إذا تصاعد القتال. وندرك أن هناك إرهابيين صنفتهم الأمم المتحدة على أنهم كذلك في إدلب، ويجب هزيمتهم من خلال الجهود الدولية المنسقة. وما يقلقنا هو أن التصعيد العسكري سيؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني وتصاعد الأزمة في محافظة تضم ما يقرب من ١,٤ مليون شخص سبق لهم النزوح، مما سيؤدي إلى تفاقم معاناة الفئات الضعيفة. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي القيام بكل ما هو ممكن لحماية أرواح الملايين من المدنيين. وفي هذا الصدد، نقدر إجراء مشاورات مستمرة، لا سيما بين ضامني عملية أستانا، حيث أن إدلب هي منطقة لتخفيف التوتر. ونأمل مخلصين أن يؤدي مؤتمر القمة المهم الذي يعقده ضامنو اتفاق أستانا اليوم إلى تحقيق نتائج مثمرة ومفيدة لإيجاد حل أكثر استدامة للحالة المعقدة في إدلب.

كما ندعو جميع الدول التي لها تأثير على الأطراف السورية، إلى الاضطلاع بدور بناء في الجهود المبذولة لتجنب وقوع كارثة إنسانية في إدلب. ونحن مقتنعون بأنه في مثل هذه المواقف الصعبة يجب أن يعمل كل من يملكون نفوذا سويا بروح تعاون حقيقية، مما سيظهر أولوية الدبلوماسية وقوتها.

وبينما ننادي بالتوصل إلى حل مستدام لحالة إدلب، يتعين أيضا دعم العمل الإنساني للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني دعما كاملا من أجل الاستمرار في الوصول إلى جميع المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. ويتطلب ذلك حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في عرض المبعوث الخاص التدخل للمساعدة في ضمان سلامة المدنيين وذلك لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في بذل كل جهد ممكن لحماية المدنيين في المحافظة.

كما نكرر التأكيد على أنه يتعين على جميع الأطراف أن تضمن وصول المساعدة الإنسانية بشكل آمن ومستدام ومن دون عراقيل. وبالإضافة إلى ذلك، وكما سمعنا من المدير غينغ، فإن الأمم المتحدة وشركاءها في المجال الإنساني بحاجة إلى تمويل إضافي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة ولتنفيذ خطة التأهب التي ذكرها. ومن ثم، نشجع جميع المانحين على تقديم مساعداتهم السخية.

أخيراً، يعاني الشعب السوري من مأساة لا توصف منذ سبع سنوات. وهو يحتاج ويستحق حلا سياسيا شاملا ومستداما، يلبي تطلعاته المشروعة. وبينما ندرك تمامًا أن تجنب المزيد من التصعيد العسكري من أجل سلامة المدنيين يشكل أولويتنا الحالية، لا يمكن حل الأزمة في إدلب وفي جميع أنحاء سورية إلا من خلال الحوار السياسي. ولا يوجد حل عسكري. ولذلك، في هذا الوقت الحرج والحاسم للغاية، ينبغي لمجلس الأمن أن يدعم الجهود الدؤوبة للمبعوث الخاص لتفادي أسوأ سيناريو في إدلب ولإنشاء لجنة دستورية يمكن أن تؤدي إلى إعادة تنشيط العملية السياسية، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وفي هذا الصدد، نحيط علما مع التقدير بأن المبعوث الخاص يزمع إجراء مشاورات في الأسبوع القادم مع الدول المعنية التي

قد يكون لها تأثير على العملية. وفي نهاية المطاف، ومن خلال مثل هذه المشاورات، والأهم من ذلك، من خلال حوار شامل يقوده السوريون ويمسكون بزمامه وتيسره الأمم المتحدة، يمكن إيجاد حلول دائمة للأزمة في إدلب وسورية بأكملها.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشارك الآخرين شكرهم المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ومدير شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطتيهم الإعلاميتين الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات عن المسألة المعروضة علينا. ويمكن للتطورات الحالية في محيط محافظة إدلب أن تؤدي بسهولة إلى تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة، بالإضافة إلى وقوع المزيد من الخسائر البشرية بين المدنيين.

وإذ نشير إلى أن القوات العسكرية الروسية موجودة هناك بدعوة من حكومة الجمهورية العربية السورية بغرض مكافحة الإرهاب في البلد، فإننا نعتقد أن ذلك سيمكّن من تحرير كامل أراضي البلد بصورة نهائية، مع تهيئة الظروف المواتية للتسوية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونشجع الدول الضامنة لعملية أستانا وغيرها من الجهات المعنية على مواصلة المشاورات من أجل البحث عن طرق سلمية لتحرير محافظة إدلب من العناصر الإرهابية. إن فصل الجماعات الإرهابية عن قوى المعارضة المعتدلة المستعدة لإجراء مفاوضات سلمية مع القوات الحكومية يمكن أن يكون وسيلة للمضي قدماً، كما يقترح ستافان دي ميستورا.

ونحث أطراف النزاع على عدم السماح بحدوث كارثة إنسانية. وسيؤدي ترك الوضع ليتفاقم إلى إفشال كل المساعي الحميدة المبذولة لحل الأزمة السورية في إطار محادثات جنيف وعملية أستانا.

وتؤيد كازاخستان اعتزام السيد دي ميستورا عقد اجتماعات في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر في إطار عملية أستانا، لا سيما مع تفاقم الحالة في إدلب. ونقدر الدور البناء لمبعوث الأمم المتحدة الخاص في عملية البحث عن تسوية سياسية في سورية.

ونأمل أن يؤدي مؤتمر القمة الذي يُعقد في طهران لرؤساء الدول الضامنة لعملية أستانا، وهي روسيا وتركيا وإيران، إلى اتخاذ قرار مقبول بشكل متبادل لاستعادة الثقة بين أطراف النزاع وتيسير تحقيق تقدم بشأن الحالة الإنسانية وتنشيط العملية من أجل التوصل إلى حل سياسي.

كما نؤيد الجهود التي تبذلها الدول الضامنة لعملية أستانا لمساعدة السوريين على استعادة وحدة البلد والتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع المستمر من خلال إجراء حوار شامل للجميع.

ويمكن تحقيق ذلك بدعم دستور يؤيده الشعب السوري تحت الإشراف المناسب للأمم المتحدة. وتدعو كازاخستان إلى تكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة التي تم التوصل إليها في إطار عملية أستانا، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتسليم الجثث وتحديد الأشخاص المفقودين والترتيبات الأخرى.

إننا نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه جهوده المشتركة إلى تهيئة ظروف مواتية لتسوية النزاع بين الأطراف السورية بالوسائل السلمية حصرا من أجل إعادة بناء هذا البلد المدمر ومعالجة الحالة الإنسانية المعقدة. ويجب علينا أيضا النظر في تهيئة الظروف الملائمة لعودة لاجئي سورية العديدين. وتؤمن كازاخستان بأن الاستعادة الفعالة لسورية يجب أن تستمر، بغض النظر عن الولايات القضائية. وكازاخستان مستعدة لبذل قصارى جهدها لمعالجة جميع المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي والعالمي.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تكلم نائب وزير خارجية الكويت كذلك نيابة عن السويد صباح هذا اليوم، ولذلك يمكنني الإيجاز الشديد وتكرار التأكيد على بعض النقاط الرئيسية التي أثارها آخرون.

أعتقد أنه قد تم الإعراب عما يميز إدلب عن حلب والغوطة الشرقية ودرعا بوضوح تام. فالناس هناك لم يتبق لهم مكان يفرون إليه. وقد ذكر تعداد السكان، ٣ ملايين نسمة، ويشمل ذلك الكثير من الأطفال والأشخاص المشردين داخليا. وقد ألقي الضوء على العواقب الكارثية للتصعيد العسكري الشامل، ولا سيما من قبل مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين هذا الصباح، السيد جون جينغ والسيد ستافان دي ميستورا. وقد أعرب الكثيرون عن قلقهم الشديد إزاء تصاعد الأعمال العسكرية من قبل سورية وروسيا، اللتين ذُكرتا، إلى جانب أطراف أخرى، بالتزامهما بحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي الإنساني. ومسؤوليتهما مسؤولية رئيسية عن منع المزيد من الكوارث الإنسانية.

كما تم التشديد من قبل العديد حول الطاولة على مدى أهمية أن تضطلع الدول الضامنة لمسار أستانا، التي تجتمع على أعلى المستويات اليوم، بالتنفيذ الفوري لاتفاقهم على التهدئة في إدلب، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين. وأكرر ما قاله العديد من المتكلمين الذين شددوا على الحاجة الملحة إلى أن تعمل الدول الضامنة الآن من أجل تفادي الكارثة الإنسانية الهائلة التي قد تتكشف أمام أعيننا في حال وقوع هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب.

لذا، وإذ يتضح جليا أين تقع المسؤوليات، يتعين على المجلس أيضا أن يواصل استكشاف جميع الخيارات الوقائية المجدية. لذلك دعونا إلى عقد هذه الجلسة لكي يتمكن المجلس من منع هذا السيناريو، ولنعرب عن دعمنا للسيد دي ميستورا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وللضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي. ونأمل أن تحدث النداءات العلنية الواضحة التي وجهت من حول الطاولة اليوم، والتي وجهها الأعضاء المنتخبين ال١٠ في وقت سابق من هذا الأسبوع وأعضاء الاتحاد الأوروبي أمس (انظر S/PV.8344)، الأثر المنشود.

بيد أننا مستعدون كذلك للجلوس للتشاور الوثيق مع السيد دي ميستورا اليوم، أو خلال عطلة نهاية الأسبوع أو في أي وقت، إذا لزم الأمر، من أجل بحث أي مقترحات محددة مجدية لكفالة أن يتحمل المجلس أيضا مسؤوليته بصورة جماعية ويبحث ويستنفد بالكامل جميع الإجراءات الوقائية الممكنة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد دي ميستورا والسيد جينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين. لقد وضعت رئاسة الولايات المتحدة موضوع جلسة اليوم بطريقة غريبة. فقد عقدت بناء على مبادرة من بعض الأعضاء في مجلس الأمن للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، مع التركيز على الحالة في إدلب. وقد يبدو أن إدلب نوعا من أنواع كيانات الدول المستقلة. نود أن نذكر المجلس بأنها جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، التي نأمل ألا يشكك أحد في سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، فإن بيان السيد دي ميستورا الذي يفيد بأن للسلطات السورية كل الحق في القتال من أجل استعادة السيطرة على كامل أراضيها ملائم للغاية. وإضافة إلى ذلك، فإنه واجب الحكومة السورية تجاه شعبها. ينبغي أن نتذكر أن من تم إجلاؤهم من شرق حلب والغوطة والضواحي الجنوبية لدمشق ودرعا والقنيطرة والقلمون وغيرها من المناطق الصعبة، لم يكونوا من المدنيين المسالمين، بل مقاتلين بكل ما تعني الكلمة رفضوا إلقاء أسلحتهم والعودة إلى الحياة الطبيعية كمواطنين يلتزمون بالقانون.

ولا أحد يجادل في أنه يوجد في منطقة تخفيف التوتر بإدلب عدد كبير من إرهابيي جبهة النصرة الذين يشكلون تهديدا

للسلام والأمن الدوليين. إن عمليات تلك المجموعة الإرهابية الكبيرة ذات القدرات العسكرية هي التي تحدد الحالة الراهنة في ذلك الجزء من سورية، ويسعى أعضاؤها إلى إبقاء المنطقة تحت سيطرتهم، وحقيقة أن الوضع في حالة جمود أمر غير مقبول. إن اتفاقات التهدئة تنص على أنها مؤقتة، وتنص قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بوضوح على أنه لا تنطبق أي من نظم وقف الأعمال العدائية على المنظمات الإرهابية. فالكفاح ضدهم يجب أن يستمر، وفي ذلك الصدد دأبنا باستمرار على دعوة المجتمع الدولي إلى العمل بحزم وفقا لذات القواعد وعلى أساس من التعاون. وغني عن القول إنه من غير المقبول الحفاظ على إمكانات إرهابية لتحقيق أهداف سياسية، أيا كانت. ومن غير المقبول أن تبذل كل أنواع الجهود لإيجاد عراقيل تعترض عودة اللاجئين السوريين إلى بلد تم فيه التخلص من الإرهابيين بصورة كبيرة. ومن غير المقبول أن يبذل كل جهد ممكن لعرقلة عملية إعادة بناء سورية وإخضاعها لشروط سياسية. إن ذلك لا يشهد إلا على حقيقة أن شركاءنا الغربيين، في الواقع، لا يهتمون على الإطلاق بمصير ومحنة المدنيين العاديين.

إن الإرهابيين في إدلب يقومون بأعمال عدوانية. فقد أخذوا الملايين من المدنيين رهائن ويشنون غارات على المنطقة المحيطة بها ويقصفون البلدات والقرى المجاورة. إن نظام وقف الأعمال العدائية ينتهك عشرات المرات في كل يوم. فقد دمرت القوات الروسية ٥٥ مركبة طيارة غير مأهولة مزودة بمتفجرات أتت من منطقة تخفيف التوتر. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، شنت الطائرات الروسية غارات على أهداف مؤكدة لجبهة النصرة، بعيدة عن المناطق السكنية في محافظة إدلب. لقد كانت مخابئ تخزن وتحفظ فيها الطائرات بلا طيار وذخائرها. وكذلك تم باستخدام أسلحة عالية الدقة تدمير موقع تخزين لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة. من أين حصل الإرهابيون على هذه الكميات الكبيرة من المعدات العسكرية الأجنبية؟ هل مباشرة من الجهات المصنعة؟ أم ممن يسمى بالمعارضة المعتدلة، التي لا تجد مشقة في الحصول على الدعم الخارجي؟ تلك مسألة يتعين على هيئات الأمم المتحدة المعنية أن تحقق فيها من دون تأخير.

إن جبهة النصرة تركز جهودها على تجميع الجماعات المسلحة غير القانونية ذات العقلية المتطرفة حولها. وظلت القيادات الإرهابية تبذل جهودا جادة للحيلولة دون رغبة القادة الميدانيين وقادة الهيئات الإدارية المحلية في الانفصال عن هذه الجماعات، إلى درجة تصفيتهم جسديا. ويتجسد مثال نموذجي على ذلك النهج في تدمير مجموعات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام رفضت الانضمام إلى جبهة النصرة، والتي فقدت فلولها، التي تتجاوز ٥٠٠ من الأفراد، السيطرة على مناطق كانت تسيطر عليها سابقا وأخذت تعمل في الخفاء.

وفيما يلي بعض الإحصاءات. في منطقة تخفيف التوتر بإدلب، هناك في المجموع ما بين ٤٠ إلى ٤٥ مجموعة مسلحة تصل إجمالي عضويتها إلى حوالي ٥٠ ٠٠٠. وتأتي المقاومة الأكبر من جبهة النصرة، بعضوية تبلغ ١٦ ٠٠٠ وبعض الجماعات الأخرى التي لم يتم التوفيق بينها، وتبلغ في مجموعها ١١ ٣٠٠، تتألف نواتها من مقاتلين أجانب وسوريين أياديهم ملطخة بدماء مؤيدي دمشق. وهي تشمل الحزب الإسلامي التركستاني، بحوالي ٧٠٠ عضو؛ وجيش العزة، بما يصل إلى ١ ٠٠٠ عضو؛ والقطاعات المتطرفة من أحرار الشام، بما يصل إلى ٨٠٠ عضو؛ وفيلق الرحمن، بحوالي ٥ ٥٠٠ عضو؛ وحرس الدين، بحوالي ١ ٥٠٠ عضو؛ ونصرة الإسلام، بحوالي ١ ٩٠٠ عضو؛ والجبهة الوطنية للتحرير، بما يصل إلى ٨٠٠ عضو.

وبعض الجماعات المسلحة – الجبهة الوطنية للتحرير والعناصر المتطرفة من أحرار الشام – تعتمد اعتمادا كليا على جبهة النصرة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من أتباع هذه الجماعات لا يقبلون المصالحة لأنهم أجبروا على ذلك، وعلى البقاء موالين للمتطرفين خوفا على حياتهم وسلامة أسرهم.

ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الجماعات، التي يبلغ مجموع عدد أفرادها نحو ١٣ ٣٠٠، تعمل في المنطقة وعلى استعداد للمصالحة. وتشمل حوالي ٢ ٣٠٠ فرد من الجيش السوري الحر، و ٤ ٠٠٠ فرد من جماعة نصرة الإسلام، و ٥ ٠٠٠ فرد جماعة أحرار الشام، و ٢ ٠٠٠ فرد من جماعة نور الدين الزنكي، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم القرى تسيطر عليها وحدات محلية للدفاع عن النفس يتراوح عدد أفرادها بين ٣٠ و ٥٠ شخصا، حوالي ١٠ ٠٠٠ في مجموعها، وهي أيضا على استعداد للمصالحة. وقد سئم ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من سكان إدلب من طغيان المتطرفين، ويؤيدون العودة إلى كنف الدولة في أقرب وقت ممكن، وهو شعور يتشاطره بعض المقاتلين الذين يدركون عدم جدوى المقاومة المسلحة. وقد شجع ذلك الشعور نجاح المصالحة في مناطق أخرى لتخفيف التوتر، التي وفرت فيها روسيا الضمانات الأمنية والتي يجري فيها العمل على ضمان عودة اللاجئين. وأود الإشارة إلى أن المدارس والمرافق الطبية الممولة من الحكومة لا تزال تؤدي وظائفها في إدلب، ويجري تخصيص الأموال من الميزانية لدعم الهياكل الأساسية الحيوية ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية.

ويبذل الاتحاد الروسي جهودا كبيرة لتسوية الحالة في إدلب من خلال المفاوضات. وتحقيقا لهذه الغاية، تُعقد مشاورات مكثفة مع الشركاء في عملية أستانا ومع الشركاء في الميدان الذين يسيطرون فعلا على الحالة. ويُعقد اجتماع رفيع المستوى للبلدان الضامنة في طهران اليوم.

وسيكون أحد الحلول الفعالة هو فصل الجماعات المعارضة المسلحة التي تريد المشاركة في العملية السياسية عن الإرهابيين، الذين لا يزالون هدفا مشروعا للقضاء عليهم. وقد وجه العديد من المتكلمين اليوم مناشدة للجهات الضامنة لعملية أستانا. كما ناشدنا مرارا شركاءنا الغربيين، ولكنهم لم يستجيبوا لندائنا. ومن المؤسف أن العواصم الغربية التي تقودها واشنطن والتي تسعى إلى الحيلولة دون سقوط أنظمتها العميلة الميالة إلى التطرف لم تستخدم نفوذها أو تساعد على تشجيع الفصل بينها وبين المتطرفين. وبدلا من ذلك، تقوم بوضع جولة أخرى من المخططات العدوانية حول استفزازات كيميائية بارزة. ولدينا انطباع واضح بأن شركاءنا الغربيين، من خلال التحريض على الهستيريا بشأن إدلب، يحاولون منع سقوط آخر معقل إرهابي رئيسي في سورية بأي طريقة يستطيعون، وهذه مسألة تتعلق بالجغرافيا السياسية وليس بأوجه القلق الإنساني لحماية المدنيين التي يدعونها.

وإمكانية الانضمام إلى مبادرات المصالحة ومن ثم تعزيز الاتجاهات الإيجابية في سورية ما زالت قائمة. والسيد ستافان دي ميستورا، الذي يتواصل بصورة فعالة مع المعارضة السورية في إطار ولايته السياسية، يمكنه أيضا أن يوجه لها الرسالة نفسها. ونحن نؤكد التزامنا الكامل بعملية سياسية بقيادة سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن أسرد كل ما قمنا به من أجل النهوض بالعملية السياسية. وندعو الشركاء الآخرين إلى تقديم إسهام حقيقي فيها.

إن الحملة الدعائية التي يخططون لها حاليا دمشق المعارضون لدمشق في إدلب تتبع نصوص السيناريوهات التي كانت متوقعة أثناء تحرير حلب والغوطة الشرقية، ولكن لم تتحقق أي من تلك التنبؤات المروعة، خلافا لما وقع في الرقة، التي قُصفت حتى الخراب من جانب ما يسمى بالتحالف. ومن الواضح أن موضوع الاحتلال العسكري من جانب البلدان الغربية لمناطق في سورية، بما في ذلك جوانبه الإنسانية، تستحق مناقشة خاصة في مجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أولا أن أشكر السيد غينغ والسيد دي ميستورا على موافاتنا بمعلومات مستكملة عن الحالة المتردية في إدلب. وأود

أيضا أن أرحب بالبيانات المعربة عن القلق البالغ إزاء الحالة في إدلب التي أدلى بها أمس الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن .

إن لنظام الأسد ومساعدتيه، روسيا وإيران، استراتيجية في هذه الحرب. أولا، يقومون بمحاصرة منطقة مدنية. ثم يدعون بصورة غير معقول بأن جميع السكان في المنطقة إرهابيون، حتى يصير كل رجل وامرأة وطفل هدفا. ثم يأتي ما يسمى بحملة التجويع والاستسلام، التي يواصلون فيها الهجوم حتى يصير الناس بدون غذاء أو مياه نظيفة أو مأوى. وهذه هي استراتيجية الموت. وقضى النظام السنوات السبع الماضية ينقحها بمساعدة روسيا وإيران. وقد حدث ذلك مرات عديدة من قبل. ففي تموز/يوليه، وقع ذلك في درعا وجنوب غربي سورية التي قام فيهما النظام بمحاصرة المدنيين. وفي شباط/فبراير، وقع ذلك في الغوطة الشرقية. وقبل ذلك بعام، وقع ذلك في أحياء حلب الشرقية، وقبل ذلك في أماكن مثل مضايا وحماة. وفي خضم ذلك، ترك النظام بلد من الأنقاض. والفظائع التي ارتكبها الأسد الدائمة ستكون وصمة دائمة في التاريخ وعلامة سوداء في سجل المجلس، الذي منعته روسيا مرارا وتكرارا من اتخاذ إجراء بغية تقديم المساعدة.

والآن يبدأ هجوم على إدلب. وعلى الرغم من التحذيرات الواضحة من جانب رئيس الولايات المتحدة وغيره من قادة العالم، فإن الغارات الجوية التي تشنها روسيا والنظام قد بدأت بالفعل ضد مناطق مدنية. وقد كانت الولايات المتحدة واضحة جدا مع روسيا والمجتمع الدولي قاطبة. إننا نعتبر أي اعتداء على إدلب تصعيدا خطيرا للنزاع في سورية. وإذا تمادى الأسد وروسيا وإيران، فإن العواقب ستكون وخيمة. وقد سمعنا في وقت سابق أن ٣ ملايين شخص في إدلب سيعرضون للخطر، ٩٩ في المائة منهم من المدنيين الأبرياء. ولوضع هذا العدد في سياقه، فإنه يعادل ب ٧,٥ أضعاف عدد الناس الذين حاصرهم نظام الأسد في الغوطة الشرقية. ويعادل بنحو ١١ ضعفا عدد الأشخاص الذين حاصرهم نظام الأسد في شرق حلب. وفي ذلك الوقت، قلنا إن مستوى معاناة المدنيين لا يطاق. وإذا كان يمكن للمجلس أن يتصور الأمر، فإن إدلب ستكون أسوأ من ذلك. ويجب على نظام الأسد أن يوقف هجومه. ويجب على روسيا وإيران، باعتبارهما بلدين لهما نفوذ على النظام، أن يوقفا الكارثة. وبمقدورهما القيام بذلك. ويزعم زملاؤنا الروس أنهم يسعون إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، ولكنهم لا تفعل شيئا لمساعدتنا لبلوغ ذلك. وإذا قاموا بدعم هجوم في إدلب، فإن العالم سيعرف الموقف الذي تتخذه روسيا في الواقع عندما يتعلق الأمر بدعم محادثات السلام.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء وجود الإرهابيين في إدلب. وثمة طرق كثيرة لاستهداف تلك الجماعات بشكل فعال دون التسبب في وقوع كارثة إنسانية. ولكن عندما تقول روسيا ونظام الأسد إنهما يريدان مكافحة الإرهاب، فإنهما يقصدان فعلا أنهما يريدان قصف المدارس والمستشفيات والمنازل. يريدان معاقبة المدنيين الذين كانت لديهم الشجاعة للانتفاض ضد الأسد. وعندما ينعت النظام ذوي الخوذ البيض الشجعان بالإرهابيين، فإننا نعلم أنهم غير جادين فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. إن الولايات المتحدة لن تتعاون مع روسيا في ذبح نظام الأسد للمدنيين الأبرياء.

وتريد روسيا من الولايات المتحدة والمجتمع الدولي توفير الأموال لإعادة بناء سورية. ولترجمة هذا القول، إنهم يريدون تطهير جميع الطرق والجسور والمساكن التي دمرتها الطائرات الروسية والميليشيات المدعومة من إيران والقذائف السورية. ولن تنظر الولايات المتحدة في هذه الطلبات للمساعدة في التعمير إلى أن نرى نتائج ملموسة من عملية سياسية حقيقية تنهي الحرب وتتيح الحرية للشعب السوري.

وهو ما لا ينبغي لأي طرف آخر. وسيكون ذلك عبثا. وبالتأكيد لن يدعم دافعو الضرائب في الولايات المتحدة حملة التدمير التي يقودها الأسد.

ولا يزال هناك وقت لإيجاد بديل. وتريد الولايات المتحدة أن ترى انبثاق حل سياسي من هذا القبيل في سورية، وهو حل يستند إلى خريطة الطريق الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويدعو إلى إجراء حوار حقيقي بين السوريين ووضع دستور جديد، مما يؤدي إلى إجراء انتخابات حقيقية حرة ونزيهة.

أما بالنسبة لروسيا، فإن الاستمرار في دعم هذا الديكتاتور القاتل وعزل نفسها عن المجتمع الدولي هو اختيار خاطئ. إن شن هجوم في إدلب لن يؤدي سوى لجعل سورية أكثر ضعفا وانكسارا وإلى إيجاد أجيال من السوريين لن ينسوا أبدا الوحشية البشعة والعبثية لنظام الأسد وحلفائه.

ونحث روسيا على النظر في الخيارات المتاحة لها بعناية ووقف هجوم الأسد على إدلب والعمل معنا - مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين - لتحقيق السلام في نهاية المطاف من أجل سورية. وقد أعلن الأمين العام والأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس موقفهم بوضوح شديد: يتعين على روسيا الارتقاء إلى مستوى مسؤوليتها ووضع حد للقتال. ولا توجد خيارات أخرى للشعب السوري. فقد عانى بما فيه الكفاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة مرة أخرى للسيد دي ميستورا لتقديم أي تعليقات إضافية قد يرغب في الإدلاء بها.

السيد دي ميستورا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إعطائي الكلمة مرة أخرى. إن هذه الجلسة قد تكون بالغة الأهمية، ولا نزال نأمل أن يكون الاجتماع المنعقد في طهران أيضا كذلك. وبناء على ما نسمعه، فقد جرت مناقشات هامة. وعامل الوقت أساسي.

وأود أن أبدأ بعرض صورة. لا أعرف ما إذا كان أعضاء المجلس يمكنهم رؤيتها بشكل جيد، إنها صورة لنساء يحملن شموعا. إنهن من المدنيين، مثل ٩٨,٨ في المائة من السكان في إدلب. وهم أولويتنا القصوى.

لقد تلقيت رسالة من ١ ٠٠٠ سيدة في إدلب - نساء وأمهات، لا إرهابيات - يحثوننا فيها جميعا على أن نتذكر أنهن مدنيات ومشردات داخليا ومدرسات وطبيبات وممرضات ومهندسات وكاتبات وربات بيوت، وأنهن يأتين من العديد من مناطق سورية. ولذلك فإن إدلب تجسد الفسيفساء السورية. صحيح أن العديد من المقاتلين الذين تم إجلاؤهم - أو قرروا توفيق وضعهم أو الجلاء أو أيا كان المصطلح - قد ذهبوا إلى هناك أيضا، ولكنهم مجموعة صغيرة للغاية مقارنة بأولئك الذين أشير إليهم. وقد ذكرت النساء في رسالتهن:

”ندعوكم، السيد دي ميستورا، إلى زيارة إدلب لترى بنفسك وتخبر الجميع في العالم بأننا مدنيو إدلب الذين تم إسكات أصواتهم ولا يسمعهم أحد. إننا مدنيون ما برحنا نعاني خلال السنوات الماضية، ونأمل ألا تستمر المعاناة أكثر من ذلك. إننا نريد بلدا بلا حرب، ونريد مستقبلا يمكننا أن نعيش فيه“.

كما أنهن ضد الإرهاب، ولكن لا يمكنهن إظهار ذلك لأن الوضع صعب للغاية. ومع ذلك، فإنهم لا يتوقعن أن يجري قصفهن في حين يتم تحديد الإرهابيين أو التعامل معهم.

أود أن أتطرق إلى بعض الجوانب الجوهرية بقدر أكبر.

إن السبب في أننا جميعا كنا حريصين بشدة على الاجتماع اليوم هو أن ثمة اجتماعا هاما كان يُعقد في طهران بين رؤساء دول إيران وتركيا وروسيا. وكما نعلم، فإنهم كانوا يناقشون بشكل مكثف وضع صيغ مستقبلية لإدلب. ولا نعرف تفاصيل ما نوقش أو النتائج التي تم التوصل إليها. وما خرجت به من

اجتماعهم هو أن ثمة حاجة إلى الوقت وأن الوقت عنصر جوهري. ويحدوني الأمل في إتاحة مزيد من الوقت للمناقشات فيما بينهم وفيما بيننا من أجل تجنب ما نطلق عليه جميعا كارثة محتملة، وهو ما كرره الرئيس أردوغان مرة أخرى اليوم.

ووردت تقارير تفيد بأن الرئيس أردوغان طرح بعض الأفكار، وأعتقد أنها كانت موضوعية للغاية. إلا أننا لم نطلع عليها حتى الآن، ونتطلع إلى سماع المزيد عندما نجتمع مع شركائنا وزملائنا الأتراك في مطلع الأسبوع القادم – وربما يستمع المجلس إلى المزيد عن ذلك. وتفيد الإشارات الواردة بأنهم يعتزمون مواصلة الحديث عن كيفية تنفيذ بعض الأفكار. وبناء على ذلك، أود أيضا أن أقترح فكرتي الخاصة. في الواقع، إنها فكرة سمعتها من المجتمع المدني. وأنا أعرف بعض الأشخاص يقولون "المجتمع المدني" في حين أنهم ربما كانوا يشيرون إلى الإرهابيين، ولكن من أشير إليهم هم أشخاص عاديون للغاية كانوا يعبرون عن الخوف من مكان وجودهم وإزاء ما يمكن أن يحدث.

إن المعضلة الرئيسية التي نسمع عنها طوال الوقت – وهي حقا معضلة؛ وأنا أيضا أشعر بها – تتعلق بكيف يمكن للمرء أن يفعل المستحيل في اضطراره للتعامل مع حقيقة وجود عدد من الإرهابيين المدرجين على قوائم الأمم المتحدة. إننا نعلم أنهم إرهابيون، على نحو ما تم تحديد ذلك بوضوح، ولكنهم عدد قليل بالمقارنة بـ ٢,٩ مليون شخص. أي أن هناك حوالي ثلاثة ملايين شخص يعيشون مرحلة انتقالية ولا يرغبون في أن ينتهي بهم الأمر على هذا الحال.

إن الكلمة الرئيسية التي ما برحت أسمعها، والتي ذُكرت أيضا في طهران، والتي ما برحنا نسمعها منذ ثلاث سنوات على الأقل هي "الفصل". فكيف يمكننا الفصل بين الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة والجماعات المسلحة الأخرى غير الإرهابية والتي يمكن "توفيق أوضاعها" – أو التي يمكن على الأقل اتباع نهج مختلف في التعامل معها – وبين عامة السكان؟

أعتقد أن ثمة إشارة في الفقرة ٤ من البيان المشترك الصادر في طهران بخصوص ذلك. ومن ثم، علينا معالجة هذا الجانب. وهذه هي المجالات التي نحتاج مزيدا من الابتكارية بشأنها.

وأعتقد أن أحد المسؤولين الحكوميين تساءل علنا عن السبب في أن الأمم المتحدة لم تطرح بعض الأفكار بشأن كيفية الفصل بينهم. وأنا أوافق على أن هذا ليس أمرا سهلا. بيد أن ثمة خطة محتملة، وهي قلب الطاولة. لقد دأبنا على القول إنه لم يعد هناك وجود لسكان إدلب، وما برحت أقول ذلك وما فتئ أعضاء المجلس يقولون ذلك، وعن حق. ولكن، هل أعضاء المجلس متأكدون من أنه لم يعد هناك وجود لسكان إدلب؟ اسمحوا لي بأن أشرح ذلك: ربما لا ينبغي أن يخرج السكان. فمن ينبغي أن يخرجوا من المراكز السكانية والقرى هم المقاتلون – جبهة النصرة.

وهذه الفكرة ربما تكون قابلة للتنفيذ وهي تستند إلى بعض الافتراضات. ويتمثل الافتراض الأول في أن الغالبية العظمى، أي ٩٨,٥ أو ٩٨,٨ في المائة من السكان في إدلب، هم من المدنيين، ولهم صوت مسموع. وهم يخبروننا بذلك. ويرغبون في استخدام ذلك الصوت. ويمكنهم استخدام ذلك الصوت من أجل تحقيق الفصل الذي نتكلم عنه. والافتراض الثاني هو أن تركيا قلقة للغاية بصفة عامة إزاء احتمال وقوع كارثة. وقد سمعنا ذلك من الرئيس أردوغان. إن تركيا لها تأثير على الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة، ويمكن أن تمارس هذا التأثير. ونحن نعلم ذلك، وتركيا تعلم ذلك.

وتقول روسيا وإيران والحكومة السورية أن الأولوية لديهم هي دحر الإرهابيين في إدلب، أو على الأقل فصلهم. فكيف يمكننا ألا نتفق مع ذلك؟ فإذا كان الأمر كذلك، فإن الهدف الرئيسي للخطة يتعين أن يكون إنقاذ أرواح المدنيين وتجنب حدوث نزوح جماعي أولا، لأن ذلك من شأنه أن يمثل مشكلة.

يمكننا أن نتعامل مع ٧٠٠٠٠٠ أو ٨٠٠٠٠٠ شخص، ولكن هناك ٣ ملايين. في أي اتجاه سوف يذهبون؟ نحو غرب تركيا أو نحو المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، التي يخشون الذهاب إليها؟ وبالتالي، من المهم تجنب هذا التأثير.

ثانيا، يمكن أن نرى ما إذا كان يوسعنا المساعدة في فصل السكان بحكم الواقع عن المتطرفين والإرهابيين، والإرهابيين عن الجماعات الأخرى. ماهي مكونات هذه الخطة؟ من الناحية المثالية، ينبغي إعلان جميع المقاتلين المسلحين بموعد نهائي لنقل وجودهم العسكري وقواعدهم بعيداً– وأكرر بعيداً– عن المراكز السكانية والقرى. وبالتالي، ستظل المراكز السكانية تحت سيطرة المجالس المحلية المدنية والشرطة المحلية. وهذا ينطبق بشكل خاص على أعضاء جبهة النصرة، الذين ينبغي إبلاغهم من قبل الضامنين – وخاصة تركيا، التي لديها القدرة على توجيه رسائل قوية إليهم – بإخلاء المنازل والقرى. وفي الوقت نفسه – وهذه هي الرسالة التي تلقيتها من السكان – سنحتاج حملة إعلامية تشير إلى أن هذا هو ما طلبناه من تلك المجموعات المسلحة، أن يغادروا. ”لا تبقوا في بيتي. لا تبقوا في مدينتي“. ويمكن تعبئة ثلاثة ملايين شخص في هذا السياق.

هل لدينا أمثلة على ذلك؟ هذه التعبئة الاجتماعية تزداد بالفعل. فلم نر أضواء الشموع فحسب، بل شهدنا مظاهرات بدون راية جبهة النصرة. كانت هناك محاولة اليوم من جبهة النصرة لرفع علمها الخاص. وقال الناس، ”لا، لا نريد ذلك؛ نريد فقط أن نذكر الجميع بأننا مدنيون“. ثلاثة ملايين شخص لهم صوت، يمكنهم استخدامه إذا ما علموا أننا جادون. وهذا يتطلب، بالطبع، في نفس الوقت أن يضمن الاتحاد الروسي هذا النوع من الخطط، إلى جانب تركيا، وهي طرف رئيسي في هذا المسعى، وتوعية السكان وتعبئتهم للتعبير عن صوتهم فعليا لإبلاغ المقاتلين أنه لن يكون هناك أي هجمات جوية أو عسكرية كبيرة على أي مركز سكاني. وخلاف ذلك، لن يكون أي شيء مجديا.

وهذه ليست الخطة الوحيدة، وقد تكون واحدة من عدة خطط؛ وكل ما أعرفه، أنها ربما كانت الخطة التي اقترحها الرئيس أردوغان على الرئيس بوتين. حقاً لست أدري. وهذه الخطة قائمة على الحس السليم للأشخاص الذين يفترض أن الأمم المتحدة تمثلهم أحيانا – أليس كذلك؟ – خاصة في حالة كهذه التي يجدون أنفسهم فيها الآن. ينبغي أن تضمن روسيا وتركيا، في المقام الأول، هذه الخطة إلى جانب إيران. وربما يمكن لمجلس الأمن عندئذ أن يدعمها.

ختاما، أعتقد أننا – وأنا كذلك – نثير القلق باستمرار، ونشير إلى كيف سيصبح الوضع مأساويا ومروعا، محذرين من مغبة ذلك، بينما نحتاج إلى بعض الخطط الملموسة. لقد سمعت بخطة من هذا القبيل من أهالي إدلب.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دي ميستورا على مشاركتنا هذه المعلومات الإضافية من مواطني سورية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سوريا.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أبدأ بلمحة تثقيفية للسادة الزملاء حول ماذا يعني تفاهم أستانا. تفاهم أستانا ٤، كما يعرف أعضاء المجلس، شاركت في مداولاته – وكان يقصد لإنشاء مناطق منخفضة التوتر في سوريا. هذا التفاهم كان مؤقتا وله مدة زمنية مقدارها ستة أشهر قابلة للتمديد في حالة احترمت المجموعات المسلحة التي شاركت في تفاهم أستانا ٤ وقف إطلاق النار وفصلت نفسها عن المجموعات الإرهابية، الأمر الذي لم يحصل في إدلب.

رفضت هذه الجماعات المسلحة فصل نفسها عن المجموعات الإرهابية. في الحقيقة لكي نكون دقيقين، ليست هذه المجموعات المسلحة هي التي رفضت فصل نفسها عن

المجموعات الإرهابية، وإنما رعاة هذه المجموعات المسلحة ورعاة المجموعات الإرهابية وهم أنفسهم – نفس الجهة – رفضوا أن يحصل هذا الفصل بين المجموعات المسلحة التي وافقت على تفاهم أستانا ٤ والمجموعات الإرهابية التي رفضت. إذاً، هذا الأمر لم يحصل في إدلب. علاوة على ذلك، أطلق الإرهابيون من إدلب ٤٠٠ طائرة مسيرة على قاعدة حميميم الروسية في اللاذقية. كما قصفوا مدينة حلب بشكل شبه يومي على مدار أكثر من عام ونصف العام – منذ أن اعتمدنا تفاهم أستانا ٤. ولذلك، من يتحدث عن أن هناك منطقة منخفضة التوتر في إدلب مخطئ، لأنه لا يعرف عم يتحدث. وبسبب عدم احترام المجموعات المسلحة لحيثيات تفاهم أستانا، سقطت هذه المنطقة ولم تعد قائمة.

هذه مقدمة فقط لكي نشرح للسادة أعضاء المجلس ماذا يعني تفاهم أستانا، ولماذا وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه اليوم في إدلب. طبعا القصة أقدم من ذلك. القصة، كما يعرف المجلس، بدأت في مؤتمر فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وهو مؤتمر لم تحضره سوريا ولم تُدع إليه. وفي هذا المؤتمر، قرر المجتمعون تكليف الأردن آنذاك بإعداد قوائم تحدد من هو إرهابي ومن هو غير إرهابي. وطلبوا من السعودية أن تحدد من هو معارض ومن هو غير معارض. هذا الأمر لم يتم منذ عام ٢٠١٤، ولذلك وصلنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، لأن الدول الراعية للإرهاب لا تريد أن تميز بين من هو إرهابي ومن هو معارض مسلح.

مسار أستانا حاول إن يجد حلا لهذا الموضوع، حاولنا عبر إنشاء مناطق منخفضة التصعيد. لم تنجح التجربة في إدلب لنفس السبب، لأن رعاة هذه المجموعات الإرهابية والمجموعات المسلحة لم تحترم حيثيات قرارات مؤتمر فيينا ٢٠١٤ ولا تفاهمات أستانا ٤. زميلتي السفيرة البريطانية قالت إن هناك ٥٠ ٠٠٠ إرهابي في إدلب. وسماهم السيد دي ميستورا قلة قليلة من المسلحين في إدلب. صحيح هذا الكلام، لكن هذه القلة القليلة، يا زميلتي العزيزة سفيرة بريطانيا، هي عبارة عن ٥٠ ٠٠٠ إرهابي. ما رأيك يا عزيزتي أن نرى الـ ٥٠ ٠٠٠ إرهابي صباح أحد الأيام ينتشرون في مانشستر، ويعيثون فيها فسادا، وننبري نحن لكي نطلق عليهم اسم معارضة بريطانية مسلحة معتدلة؟ ويأتي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لكي يبعث إليهم بمساعدات حتى يبقوا على قيد الحياة في مانشستر؟ هذا هو العبث بعينه.

من المفارقات العجيبة أن العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة باتت تواجه تحديا غير مسبوق، يتمثل في أن رئاسة المجلس تضع نفسها في آن واحد في موضع الخصم والحكم. فبالأمس، فرضتم مناقشة الحالة في نيكاراغوا على جدول أعمال مجلس الأمن، رغم أنها لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. واليوم، تفرضون مناقشة الحالة في جزء عزيز من بلادي هو إدلب. وغداً سيأتي الدور على فنزويلا، ومن بعدها إيران، كما فهمنا من جدول أعمال هذا الشهر.

إن حالة العداء العُضال التي خلقتموها ضدنا على مدى عقود من الزمن لم تكن يوما خيارنا نحن لأننا من الدول المؤسسة لهذه المنظمة والتي آمنت بالسلام وتجنيب البشرية ويلات الحروب وأهوالها. لقد بات معهوداً أن تستغل الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن فترة رئاستها الدورية للمجلس للتأليب والتجييش ضد بلادي وحكومتها، وذلك من خلال الدعوة لمئات الاجتماعات وقرع أجراس الخطر وكيل الاتهامات وتوجيه عبارات التهديد والوعيد كلما أحرز الجيش السوري وحلفاؤه تقدماً في مواجهة أدوات هذه الدول من الجماعات الإرهابية المسلحة. وللمرة الألف، نؤكّد من على هذا المنبر أن حكومات تلك الدول الغربية الثلاث وأدواتها في المنطقة هم المسبب الرئيسي والمباشر لمعاناة شعبنا في الداخل والخارج، وذلك من خلال تأجيجهم للأزمة وسعيهم المحموم

لإطالة أمدها قدر الإمكان من خلال استثمارهم في الإرهاب التكفيري الوهابي السعودي المنشأ الذي ابتدعوه منذ ثمانينيات القرن الماضي، وابتكروا له في مخابر استخباراتهم تسميات خدّاعة مثل ”دولة الخلافة الإسلامية“ و ”جيش الإسلام“ و ”جند الإسلام“ و ”جبهة النصرة“ و ”جيش تركستان الإسلامي“ و ”نور الدين الزنكي“، وهي كلها بالمناسبة أسماء لا علاقة لها بسورية لا من قريب ولا من بعيد، ثم وظفوها كلها كأداة لسياستهم الخارجية ولتصفية حساباتهم مع الدول الرافضة لإملاءاتهم.

إن أي تحرك تقوم به الحكومة السورية لطرد التنظيمات الإرهابية من محافظة إدلب السورية – وإدلب هي محافظة سورية لا تقع في الصومال، وهذا من باب التثقيف الجغرافي مرة ثانية – هو حق سيادي مشروع تكفله لها مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وتفاهمات أستانا. ويأتي هذا التحرك تلبية لطلب ملايين السوريين بمن فيهم أهالي إدلب الذين تحاصرهم التنظيمات الإرهابية. نحن أيضاً كحكومة تصلنا المناشدات بالآلاف يومياً من شعبنا في إدلب تطالبنا بتحريرهم من الإرهاب، ولا يحق لأي دولة أو جهة كانت أن تحاول الانتقاص من حقنا هذا أو المتاجرة سياسياً وإعلامياً بمعاناة مدنيينا نحن في إدلب لثني الحكومة السورية عن واجبها في إعادة الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية إلى هذه المحافظة السورية. إن دفاع البعض عن عناصر التنظيمات الإرهابية المتواجدة في إدلب ومحيطها ليس سوى محاولة يائسة لإنقاذهم وزيادة فترة صلاحيتهم تمهيداً لإعادة تدويرهم ونقلهم ليمثلوا ”معارضات مسلحة بالغة الاعتدال“ في دول أخرى، وغداً نراهم في اليمن وفي جبال قنديل في العراق وفي أفغانستان وفي نيجيريا، وسنرى.

إن الدولة السورية هي الأحرص على سلامة أبنائها، ولهذا الغرض فقد أعلنت حرصها على تغليب نهج المصالحات وأتاحت الهامش الزمني الكافي للتنظيمات المسلحة في إدلب لإلقاء السلاح والانضمام لعملية المصالحة وفصل نفسها عن التنظيمات الإرهابية المستثناة من تفاهمات أستانا ٤. وفي هذا الصدد، ما زال بمقدور أولئك الذين يسّروا دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلادي – الذين يحلو للأمم المتحدة والأمانة العامة تسميتهم بالعناصر من غير الدول، لا أن يقولوا أنهم إرهابيون بل يسمونهم عناصر من غير الدول، كما يحلو لسعادة سفير فرنسا أن يسميهم جهاديين ولا يستخدم كلمة إرهابيين – وفي مقدمتهم الحكومة التركية، سحبهم خارج محافظة إدلب، تماماً كما فعلوا بعناصرهم من ”الخوذ البيضاء“ الذين قاموا بتهريبهم بالتعاون مع إسرائيل والأردن قبل إعادة إرسالهم مجددا إلى إدلب للإعداد لارتكاب جريمة إرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية مجددا.

وفي حال رفضت المجموعات الإرهابية المسلحة إلقاء السلاح ومغادرة الأراضي السورية إلى حيث أتوا، فقد اتخذت الحكومة السورية، إدراكاً منها للمسؤوليات الإنسانية التي قد تنجم عن تحرير محافظة إدلب من تنظيم ”جبهة النصرة“ المصنف ضمن الكيانات الإرهابية والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة به والتي لم تكن طرفاً في تفاهمات أستانا، جميع الاحتياطات والاستعدادات اللازمة لحماية المدنيين وتوفير الممرات الآمنة لخروجهم، على غرار ما حصل في حالات مماثلة سابقة، وتقديم المأوى والغذاء والعلاج لهم. كما أن الحكومة السورية قد بادرت لحث المنظمات الدولية العاملة في سورية كافة على الاستعداد لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة.

وبمناسبة الحديث عن جبهة النصرة، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوكرانيا بقوا لمدة سنة كاملة في هذا المجلس يرفضون طلبنا بإدراج هيئة تحرير الشام، أي جبهة النصرة أي القاعدة وهم المجرمون الذين هاجموا نيويورك، على قوائم مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، ثم فجأة وقبل شهر من

الآن سمعنا بأن واشنطن وافقت على إدراج هيئة تحرير الشام كجماعة إرهابية تتبع لجبهة النصرة، وهي لا تتبع لجبهة النصرة بل هي جبهة النصرة أي القاعدة. إن الجمهورية العربية السورية عازمة على مكافحة الإرهاب واجتثاثه واستعادة كافة الأراضي السورية وتحريرها من الإرهاب والاحتلال الأجنبي بكافة أشكاله ومظاهره. وإن الوقوف إلى جانب سورية اليوم هو المعيار الحقيقي لإثبات حسن النوايا والالتزام بالقانون الدولي وأحكام الميثاق والمصداقية في الحرب على الإرهاب. وفي ضوء ما نقلناه لكم من معلومات حول نية التنظيمات الإرهابية وعناصر ''الخوذ البيضاء'' استخدام مواد كيميائية بهدف اتهام الحكومة السورية واستجرار عدوان ثلاثي جديد عليها، نجدد اليوم مطالبتنا الدول الثلاث ذات النفوذ على التنظيمات الإرهابية لمنعها من استخدام أي أسلحة أو مواد كيميائية قد تلجأ إليه كذريعة لجلب التدخل والعدوان المباشر من قبل داعميها على بلادي.

أبشركم بأن الاستثمار في الإرهاب في سورية قد فشل وأن تحرير إدلب من تنظيم ''جبهة النصرة'' والمجموعات المرتبطة به سيدق المسمار الأخير في نعشه، وسيحبط آمال المراهنين عليه ممن استثمروا بلايين الدولارات فيه وممن يملأ صراخهم أروقة منظمتنا هذه على غرار ما فعلوا عندما كان الجيش السوري بصدد تحرير الأحياء الشرقية من مدينة حلب والغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة وريفيهما.

ختاماً، أريد أن أوجه ملاحظة للزميل معاون وزير خارجية الكويت مذكّراً إياه بأن نائباً في البرلمان الكويتي اسمه الطباطبائي نظم حملة لإرسال الإرهابيين إلى سورية في عام ٢٠١٢ سماها حملة ''انفروا في سبيل الجهاد في سورية''. هو نائب في البرلمان ومعه طبعاً مجموعة من النواب السلفيين التكفيريين الوهابيين في البرلمان الكويتي. رجال آخرون كويتيون مثل شافي العجمي الذي أدرجناه نحن على قائمة الأفراد الإرهابيين في مجلس الأمن بناء على طلبنا وبعد ممانعة طويلة من بعض الوفود لمدة سنوات، شافي العجمي أيضاً، الذي يدعي أنه رجل دين كويتي، أرسل آلاف الإرهابيين وبلايين الدولارات لدعم الإرهاب في بلادي.

وهناك شخص عجيب غريب كان يعمل بصفة رقيب أول في الجيش الكويتي اسمه المطيري، هذا الولد أرسل، حسب صحيفة نيويورك تايمز التي خصصت له مقالاً طويلاً عريضاً في عام ٢٠١٢ كما يذكر أخي سعادة سفير الكويت، رقيب أول أرسل إرهابيين وأموالاً بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار، وفق تقرير نيويورك تايمز. هذا ما جاءنا من إخوتنا في الكويت، ولا أعرف إن كان هو يسمينا أشقاء، ولكن لا أدري أي أشقاء نحن، فقابيل وهابيل لم يكونا كذلك.

على كل حال عندما وقفنا إلى جانب الكويت لم نرسل إرهابيين إليها، بل أرسلنا قوات عسكرية لحماية الكويت.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.